www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة الرابعة | 1 تموز 2017

زيتون

العدد: 158

الحياة في إدلب

"عدد خاص"

يتناول هذا الملف قطاعات الصحة والتعليم والأفران في ستة مدن رئيسية في محافظة إدلب، ويرصد المشاكل الخدمية فيها، في محاولة لتشخيصها ومتابعتها

صحة إدلب: لم نصل لمرحلة الرضا، لكن الوضع مقبول

لقي القطاع الطبي في مدينة إدلب قبول غالبية أهالي المدينة، وقيّم الأهالي الوضع بالمجمل على أنه جيد، إلا أنه في الوقت ذاته كان محط انتقاد البعض، الذين رأوا أنه لا يخلُ من بعض المشكلات والثغرات، مثل قلة الأطباء والأخصائيين، وعجز المشافي عن استيعاب المرضى، وعدم توفر أدوية الأمراض المزمنة، فيما أرجع البعض قصور القطاع الطبي لاستهداف الطيران الحربي للمشافي في الفترة الماضية، وذلك بحسب استبيان أجرته جريدة زيتون في مطلع شهر حزيران الماضي.

خاص زيتون

وأعرب نائب مدير الصحة في إدلب الطبيب "مصطفى العيدو" في حديث لزيتون عن رضى المديرية بنتيجة الاستبيان والأسباب التي ذكرها المصوّتون، واصفاً إياها بالمنطقية والمقبولة إلى حد ما.

وأوضح "العيدو" أن المشكلة الأكبر التي تواجه القطاع الصحي في المدينة، والتي ذكرها المصوتون هي قلة الأطباء والأخصائيين، ولاسيما في الاختصاصات النادرة كالأوعية والقلبية، وأن سبب المشكلة هي وفاة بعض الأطباء نتيجة استهداف المشافي، بالإضافة إلى هجرة الكثير من الكوادر الطبية، حيث رأى ٤٥,٣٪ من المصوتين أن المشكلة تكمن فيها، ووصفها "العيدو" بأنها "حقيقة مؤلمة".

ورأى ٢٦,٧٪ من المصوتين أن ضعف الخدمات الطبية يعود إلى القصف واستهداف المشافي، وعلّق "العيدو" بأنه من الطبيعي أن تتأثر جودة الخدمات بالقصف، وأن تكون ضعيفة في ظروف القصف والاستهداف المتكرر، مؤكداً أن الواقع الصحي في إدلب لم يصل إلى مرحلة الرضا، ولكنه بشكل عام مقبول، بالرغم من وجود بعض الثغرات.

الواقع الصحي والمراكز

بيّن نائب مدير الصحة بأن هناك عدد كافي من المراكز الطبية والمشافي، وبتوزع جغرافي مناسب في أنحاء محافظة إدلب، حيث يبلغ عددها على مستوى المحافظة ما يقارب ٤٦ نقطة طبية، تضم معظم الاختصاصات، وجاهزيتها ممتازة.

أما بالنسبة لمدينة إدلب، قال الطبيب في مشفى العيادات بإدلب "محمود الصياح": "الواقع الصحي في مشافي المدينة مقبول من ناحية تخديم الحالات الإسعافية، أما على صعيد الحالات النوعية فهناك خدمات تكاد تكون معدومة وأهمها القثطرة القلبية".

وتضم مدينة إدلب عدداً من المراكز الطبية المجانية، وهي "مشفى إدلب الوطني" ويضم أقسام الجراحة بمختلف أنواعها، وقسم عناية داخلية، وقسم قلبية، و "مشفى المجد" المختص بأمراض النساء والأطفال والحواضن، و"مشفى الداخلية" المختص بأمراض القلب والسكري والضغط وغيرها من الأمراض الداخلية، و "المشفى الجراحي"، والذي يضم أقسام الجراحة وبنك دم، و "مركز ابن سينا لغسيل الكلى"، و "مركز تفتيت الحصى"، و٣ مستوصفات موزعة في المدينة، بالإضافة إلى "العيادات الداخلية"، وهي عبارة عن عدد من المستوصفات التي تستقبل المرضى ضمن دوام صباحي فقط، وجميع هذه المراكز مجانية وتقدم أدوية مجانية للمرضى حسب استطاعتها.

مشفى المجد للنسائية والأطفال في إدلب

يحتوي المشفى على ثلاث أقسام تتوزع ما بين النسائية والأطفال والعناية المشددة، ويضم قسم النسائية على جراحة نسائية وقسم الولادة الطبيعية وعيادة نسائية، فيما يضم قسم الأطفال على عيادة للأطفال، وقسم إسعاف الأطفال وجناح استشفاء الأطفال والحواضن، كما يوجد في المشفى مخبر وقسم أشعة بسيطة وصيدلية مركزية.

مدير مشفى المجد الطبيب "ماهر كدة" أوضح لزيتون أن عدد الولادات الشهرية تزيد عن ٢٥٠ ولادة طبيعية، بينما تتراوح العمليات القيصرية والنسائية ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ عملية، ونوه "كده" إلى حجم التحديات التي يواجهها المشفى في ظل تضاعف أعداد المراجعين بعد الهدنة، ما شكل ضغطا هائلاً على الكادر الطبي الذي يعاني المشفى من النقص فيه أصلاً، كما يعاني المشفى من قلة النوعية الكادر الطبي، وقلة كميات الأدوية والأجهزة الضرورية، كجهاز غاز الدم الذي عمل المشفى على تأمينه لمدة ثلاث شهور.

وأوضح "العيدو" بأنه لا يوجد أي مركز في المدينة لعلاج الأمراض المزمنة، وذلك لعدم وجود أي وحدة علاج كيميائي، وأن الحالات الإسعافية الساخنة تحول بشكل فوري إلى تركيا دون أي عوائق في دخولها، أما بالنسبة للحالات الباردة فقد تم في الفترة الماضية تقليص عدد الحالات المسوح بدخولها إلى خمس حالات يومياً من قبل الجانب التركي، الأمر الذي أدى إلى ضغوط كبيرة، تم رفعها لاحقاً إلى ٢٠ حالة يومياً بعد التواصل مع الجانب التركي.

كما أوضح نائب مدير الصحة أن مشافي المدينة بشكل خاص والمحافظة عموماً تفتقر إلى أجهزة التصوير الإشعاعي والرنين المغناطيسي، وأن المديرية لم تستطع حتى الأن تأمين جهاز رنين مغناطيسي بشكل مجاني، بسبب خصوصية هذا الجهاز، ولم تتمكن أية جهة من إدخاله من تركيا، مؤكداً بأن هناك وعود بتأمينه قريباً، أما بالنسبة لجهاز الطبقي المحوري فهو متوفر في مشافي المدينة وسيتم تركيب أجهزة في مختلف المناطق.

غرفة عمليات مشفى المجد - صفحة المشفى

الكوادر الطبية

فني التخدير في إحدى مشافي مدينة إدلب "زهير خرفان" يرى أن الوضع الصحي في المدينة ضعيف، بسبب النقص بالاختصاصات الطبية، وضعف التنسيق بين المراكز الطبية في المدينة، بالإضافة إلى النقص في بعض الأدوية.

وتحدث "خرفان" عن أن المشاكل التي تواجه القطاع الطبي هي قلة الخبرات بالدرجة الأولى، إذ أن أغلب المشافي مجهزة لاستقبال حالات معينة كالجراحة العامة والعظمية، و٩٠ ٪ من المشافي تحوي على هذين الاختصاصين فقط، في حين تندر فيها بقية الاختصاصات كالهضمية والوعائية والعصبية".

ويرى "خرفان" أن الحل يكمن في إنشاء مراكز متخصصة، كمشفى خاص للقلبية، ومشفى خاص للوعائية، ومشفى خاص للعصبية وغيره، وتوفير عيادات شاملة بسبب قلتها في المنطقة، وأكد أن خطوة إنشاء مشافي خاصة بالنسائية والأطفال كانت خطوة جيدة وصحيحة.

من جهته ينتقد الطبيب "الصياح" ظاهرة المحسوبيات في توظيف كوادر المراكز الطبية، التي تؤدي إلى كفاءات ضعيفة وخبرات معدومة تنعكس على الواقع الصحي بشكل عام.

ما يؤكده "باسل الحسين" أحد الأهالي الذي قال بأن الكثير ممن يعملون بالتمريض وفي المراكز الصحية لا يحوزون على أي شهادات، وغالباً لم يخضعوا إلى دورات متكاملة، وهذا ينعكس سلباً في بعض الأحيان على بطء العمل الإسعافي، والارتباك في الأزمات، وضياع الوقت والجهد.

بينما شدّد "عمر القاسم" أحد أهالي المدينة، على وجوب إقامة اختبارات دورية لجميع الكوادر العاملة في مشافي المحافظة، للوصول الى كادر طبي متكامل قادر على التكيف في كافة الظروف.

وفي حين يشيد "بشير خطيب" أحد الأهالي بتوفر الخدمات والتخصصات الجيدة، إلا أنه يشير إلى

صيدلية «زينة» في مدينة إدلب - زيتون

ضرورة إيجاد مكتب أو صندوق للشكاوي، وإلزام العاملين في المراكز الطبية بوضع بطاقة اسمية، لمعرفة المقصرين، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية لرفع مستوى التعامل والتواصل مع المرضى من قبل الكوادر العاملة.

التحديات

يشكل القصف واستهداف المشافي من قبل الطيران المشكلة الأولى للقطاع الصحي، يليه ضعف التمويل والوضع الأمني وطريقة إدارة المدن والحوكمة، ولا سيما في تداخل السلطات والتجاذبات على الأرض، بحسب "العيدو".

وينوه العيدو إلى أن الحلول تكمن في تشكيل جسم سياسي واحد، يشرف على عمل كامل المؤسسات، وتأمين دخل ذاتي من أجل استقلال القرار عن تدخل الجهات المانحة.

بينما يذهب "الخطيب" إلى أن المشكلة هي بسبب الازدحام الشديد في المشافي والمراكز الناتج عن الضغط السكاني المتزايد في المدينة، ويرى أن الحل يمكن أن يكون عبر تجهيز مراكز أخرى، لتغطية الحالات المرضية، وهيكلة المشافي وتوزيع أقسامها في عدة أماكن، كعزل العيادات عن العمليات وغيرها، بالإضافة إلى الاهتمام بشكل أكبر بالمراكز الريفية، لتخفيف الضغط عن مراكز المدينة.

توفر الأدوية

الطبيب "علاء أحمدو" مدير دائرة الرقابة الدوائية في مديرية صحة إدلب قال لزيتون: "الأدوية متوفرة في الصيدليات بشكل جيد، عاينا من نقص بكمية الأدوية في الفترة الماضية، رغم توفرها بشكل محدود نتيجة الاستيراد الخارجي، لكن بعد عمل معامل الأدوية في المنصورة أصبحت توافرها مرضي، باستثناء أدوية الأمراض المزمنة وخصوصاً أدوية أمراض السرطان، بسبب ارتفاع تكلفتها وعدم تصنيعها داخل مناطقنا".

الصيدلي في مدينة إدلب "محمد زيتان" تحدث لزيتون عن توفر الأدوية قائلاً: "توافر الأدوية في المدينة غير مستقر، كما أن أدوية الأمراض المزمنة غير متوفرة، كأدوية السرطان والتهاب الكبد، ويتم تأمين معظمها عن طريق تركيا".

وأوضح "العيدو" أنه لا يوجد أي علاج لمرضى السرطان، نظراً لحاجة المريض قبل أخذ الجرعة الكيميائية إلى تحاليل وصور إشعاعية محددة، وهو ما لا يتوفر في إدلب ويتم حصرا في تركيا.

الرقابة الدوائية

أوضح "أحمدو" أن دائرة الرقابة الدوائية في مديرية صحة إدلب تعمل على أربع مستويات أساسية، هي ضبط معامل تصنيع الأدوية، والتعامل مع المعابر، وضبط السوق الدوائية المحلية، وضبط الصيدليات والمستودعات.

وقد قامت شعبة الرقابة الدوائية بسحب عدة أصناف من الصيدليات، بسبب مخالفتها لمعايير الجودة والدستور الدوائي، وتم إيقاف التعامل مع المعامل المنتجة لها، وأهمها معمل "سيبتاسير" الذي ينتج محلول "كلوتريماز" و"سيبتيال" وذلك بعد إخضاعها لعدة فحوصات كيميائية وفيزيائية وفحص جودة، بحسب مدير دائرة الرقابة الدوائية في مديرية الصحة.

أما بالنسبة لمراقبة الشحنات الدوائية قال "أحمدو": "يوجد اتفاقية بين دائرة الرقابة وإدارة معبر "باب الهوى" تقضي بمرور الشحنات الدوائية سواء أكانت بشرية أو بيطرية عبر دائرة الرقابة الدوائية، حيث تمر بسلسلة من الإجراءات الورقية، بالإضافة لتحليل العينات الواردة من هذه الشحنات الدوائية، ومن بعد صدور نتائج التحاليل، يتم السماح بتداولها أو إتلافها في حال وجود إشكالية، قامت الدائرة بإتلاف ٨ شحنات أدوية كانت مخالفة للدستور الدوائي حتى الأن".

تقوم وحدة الرقابة الصحية بالتنسيق مع النقابات الفرعية بمراقبة الصيدليات المخالفة، ولدى وجود أي صيدلية مخالفة تقوم وحدة الرقابة بإرسال إنذار لصاحب الصيدلية، وفي حال عدم التجاوب، يتم إغلاق الصيدلية عن طريق السلطات الأمنية والقضائية المتواجدة في المنطقة.

يوجد في المديرية مكتب ترخيص، مهمته منح رخص عمل، بعد الكشف

على الصيدلية ومساحتها وجودة الأدوية، وتتم الرقابة على الأدوية بالتركيز على معامل تصنيع الأدوية بشكل أساسي في المناطق المحررة، وعلى شحنات الأدوية المستوردة من الخارج، بحسب كل من نائب مدير الصحة ومدير دائرة الرقابة الدوائية.

وتحدث "أحمدو" عن قيام دائرة الرقابة بوضع قاعدة بيانات للصيدليات المخالفة، التي لا يديرها صيدلي، بعد إغلاق الصيدليات المخالفة في مدينة إدلب وأريحا، ومن ثم الانتقال إلى مدن أخرى كمعرة مصرين وبنش وسراقب، مؤكداً أن العمل سيتم على كامل المناطق في محافظة إدلب، وأن هنالك جولات دورية من قبل شعبة الرقابة الصيدلانية للتأكد من دوام الصيادلة، وتوفر الأدوية وصلاحيتها وعدم صرف المخدرة منها بدون وصفات معتمدة.

٤٦ مركز تلقيح

وعن حملات التلقيح الأخيرة قال عضو مديرية صحة إدلب الطبيب "عبد الحكيم رمضان":

"استهدفت الحملة الأخيرة حوالي ٣٠٠٠٠٠ طفل، ووصلت نسبة الأطفال الحاصلين على كافة اللقاحات حسب الإحصائيات إلى ما بين ٩٠- ٩٥٪ من الأطفال دون سن الخمس سنوات، وككل الحملات السابقة فهي تغطي كامل محافظة ادلب، وهناك أكثر من ٣٤٠ فريق في هذه الحملة، وكل فريق مؤلف من أربعة أفراد: ملقح، ومذخر، ومنظم دور، ومسجل".

وعن تعيين كوادر فرق التلقيح أكد "رمضان" على أن الأولوية لحملة الشهادات والممارسين للقاح بشكل عام، وأن جميع كوادر اللقاح تخضع لدورة تدريبية قبل كل حملة مدتها ٣ أيام.

وعن وضع مراكز التلقيح، قال نائب مدير الصحة: "يوجد ٤٦ مركز لقاح روتيني منتشرة في كامل محافظة إدلب، ويوجد نوعين من الفرق، ثابتة تعمل ضمن المراكز، وجوالة تصل إلى أصغر تجمع سكاني أو قرية صغيرة مستهدفة ضمن خطة سير اللقاح".

ويؤكد مدير دائرة الرقابة الدوائية أن اللقاحات الروتينية تخضع بشكل عام لنظام مراقبة دائم، إذ يتم إرفاقها بمشعرات وبسلسلة تبريد من لحظة خروجها من المصنع، وحتى لحظة استهلاكها، وبذلك تتم مراقبتها طيلة هذه الفترة عن طريق آلية دائمة لضمان جودة اللقاحات.

مركز قثطرة وحيد في الشمال.. امتياز الصحة الدانا

تضم مدينة الدانا في ريف إدلب الشمالي أربع مشاف خاصة، إضافة لمستشفى نسائية وأطفال، ومستوصف طبي، كما انضم لها مركز القثطرة القلبية الوحيد في المحافظة، تقدم بمجملها الخدمات الصحية لأهالي الدانا وريفها، وبرغم كثرة المراكز الطبية، وتوافر الكادر الطبي فيها، إلا أن الكثافة السكانية الكبيرة، الطارئة مؤخراً على المدينة، خلقت ضغطاً كبيراً على القطاع الصحي فيها.

محمد جراح

وعلى الرغم من بساطة الإمكانيات الطبية والمعدات، والنقص الشديد في الأدوية، وصعوبة توافرها لدى المراكز الطبية في المدينة، إلا أنها تخدّم المواطنين بشكل مقبول في الحالات القادرة على استقبالها، بحسب الأهالي.

ويعد مستشفى "حريتان الخيري" في الدانا، أحد تلك المراكز التي تقدم خدماتها مجاناً للأهالي، بحسب مديرها الطبيب "أديب عبد الرحمن" الذي وصف لزيتون الوضع الصحي في المدينة وريفها "بالجيد".

وأكد ذلك مدير "مشفى الدانا الجراحي" الخاص الطبيب "ياسر الجيعان" بقوله: "بغض النظر عن الحاجة الملحة لأجهزة طبية عدة، وسوء إدارة المشافي العامة والخاصة بشكل عام، أعتقد أن الواقع الطبي في المدينة جيد جداً، لكن تعدد المشافي وعدم حصرها بمركز واحد، يساهم في تعميق المشكلة، حيث تقوم المنظمة أو الجهة الداعمة، بجمع عدد من الأطباء وإنشاء مشفاها الخاص، ومع النقص الكبير في الكوادر الطبية، وهجرة معظمها، تساعد تلك المنظمات بتأزيم وضع القطاع الصحي، الذي لا يزال بخير، كما أن أغلب الاختصاصات متوفرة".

«تسيب المراكز سببه سوء الإدارة»

فيما وصف "جيعان" الوضع الطبي في المدينة بالجيد، تطرق إلى وجود تسيب في المراكز الطبية، مرجعاً ذلك لغياب الرقابة الدوائية والصحية، وممارسة مهنة الطبابة والصيدلة من قبل بعض الأشخاص من دون شهادة، وأضاف:

"بعض الأطباء والصيادلة ليس لديهم خبرة في مجال تخصصهم بعد، وهم غير مجازين للعمل، كما لا توجد رقابة على أجور مخابر التحليل الطبي، إذ يضع كل مشفى أو مخبر أو صيدلية، السعر المناسب له، وهو ما أوجد تضارباً كبيراً في الأسعار، بين مخبر وآخر، وصيدلية وأخرى، وحتى في الأعمال الجراحية، يمكن للطبيب فرض السعر الذي يريده".

من ناحيته، وصف مدير مشفى جواد الخاص، الدكتور "بسام مصيطيف" الوضع الصحي بالجيد أيضاً، وقال لزيتون: "لدينا مشاف عدة داخل المدينة، ولا مشكلة في حال حاجتنا للتواصل مع القطاع العام، وذلك لوجود اتفاق مسبق بين القطاعين يقضي بالتعاون بيننا، كتعاوننا مع "منظومة شام الإسعافية"، وبنك الدم المجاور للمدينة".

وأشار "مصيطيف" إلى أن

النقص في بعض الأجهزة الطبية في مدينة الدانا، حاله حال معظم المشافي في المحافظة، لا سيما جهاز الرنين المغناطيسي الموجود فقط في مدينة إدلب، وجهاز الطبقي المحوري الذي لا تحتوي المناطق المحررة إلا على ثلاثة منه، وحتى جهاز التنفس الآلي، الذي تعاني مشافي المحافظة من فقدانه لعدم وجود معامل خاصة به، فضلاً عن أجهزة الأمراض القلبية.

ونتيجة لنقص المعدات والتجهيزات، تضطر المشافي لإرسال بعض الحالات الإسعافية الحرجة، والتي تحتاج إلى غرف عناية خاصة وعمليات معقدة، إلى المشافي التركية، بعد تقديم ما يمكن تقديمه من العلاج اللازم، حتى يتمكن المريض من الوصول إلى تركيا.

وعن ذلك قال مدير مستوصف الدانا الدكتور "مهند الدرويش" لزيتون: "المشافي الخاصة أصبحت مجهزة بشكل جيد، بأجهزة حديثة، وغرف عناية مشددة، وذلك نتيجة للوضع الهادئ في المدينة، ولكن مع ذلك نضطر لتحويل الحالات الخاصة، التي تستلزم مشافي تخصصية، إلى المشافي التركية".

"يوسف الحوري" وهو مواطن من مدينة الدانا ناشد الجهات الداعمة والمنظمات المختصة في القطاع الطبي، بتأمين الأجهزة الطبية المفقودة والقليلة ومنها، الطبقي المحوري الحديث والرنين المغناطيسي وجهاز تفتيت الحصى.

مركز القثطرة القلبية الوحيد في الشمال السوري

يعد مركز قثطرة القلب والشرايين، الذي افتتح في ١٨ حزيران الجاري، أول مركز تخصصي في الشمال المحرر، والذي كان يضطر الأهالي للذهاب لمناطق النظام، أو تركيا، لتلقي العلاج، وهو ما كان يزيد وضعهم الصحي سوءاً، جرّاء الانتظار على المعابر الحدودية ومشاق السفر، وغالباً ما كان يؤدي هذا التعب إلى توقف القلب والوفاة.

ويعمل المركز على مدار ٢٤ ساعة بشكل يومي، ومن ضمن العمليات التي يقدمها، قثطرة القلب التشخيصية، وزرع الدعامات للأوعية، ضمن غرف إسعافية مجهزة بكامل المعدات، تستوعب نحو ٣٠ مريضاً.

مدير مركز قثطرة القلب والشرايين "محمد العبدو" قال لزيتون:

"أنشئ المركز بجهود خاصة من قبل بعض الأطباء والمختصين، ويعتبر الأول من نوعه في المناطق المحررة، ومنذ افتتاحه وحتى الآن، تم استقبال ٤٥ مريضاً من مختلف المناطق".

ونوه "العبدو" إلى أن كلفة عملية قثطرة القلب التشخيصية ٢٥٠ دولاراً أمريكياً، وتكلفة زرع الدعامات المعدنية ١٠٠٠ دولار أمريكي.

وسيوفر هذا المركز جهداً كبيراً على مرضى القلب، وهو واحد من بين عشرات المراكز، التي تحتاجها المناطق المحررة، لعلاج وتوفير أدوية لمختلف الأمراض، كأمراض السكري والسرطان والكبد، والتي يتم تأمينها من تركيا، بحسب الصيدلاني "مصطفى بهلول".

مركز القثطرة القلبية في الدانا - أنترنت

وقال "وسيم" صاحب صيدلية "بيت الدواء" في مدينة الدانا: "هناك صعوبة في تأمين أدوية أمراض التهابات الكبد "سي" و"بي" نتيجة تأمينها من تركيا، وهي متوفرة بنسبة ٢٠ ٪، وتوجد جرعات غير متوفرة نهائياً، وجميع الجرعات والأدوية تخضع للرقابة من تركيا، مع وجود أشخاص قادرين على تأمينها بشكل مستمر، كما أنه لا يوجد مراكز داعمة لتأمين الأدوية، وإذا ما كان هناك انقطاع فسببه الجانب التركي، وقد مررنا سابقاً بفترات انقطاع وصلت إلى أكثر من شهرين".

حلول وإجراءات

وفي استطلاع آراء بعض الأهالي عن كفاءة القطاع الصحي في الدانا، قال "أحمد خالد" لزيتون: "إن الوضع الصحي جيد، لكننا نطالب الجهات المعنية، بتشكيل لجنة مراقبة على الصيادلة، والمشافي، ومخابر التحاليل الطبية، بسبب ممارسة مهنة الطبابة والصيدلة من قبل بعض الأشخاص، من دون شهادة".

بينما قال "محي الدين الأسمر": "يوجد تفاوت غير مقبول بما يتعلق بالأسعار، من قبل بعض المشافي والصيدليات الخاصة، وذلك بسبب عدم وجود الرقابة الدوائية".

وفي ظل المطالبات والمناشدات من قبل بعض الأطباء والأهالي، باتخاذ إجراءات للتخلص من مشاكل القطاع الصحي في المدينة، سعى المجلس المحلي لوضع آلية لعمل المشافي.

وتحدث مدير المكتب الطبي في مجلس الدانا المحلي "سمير كنجو" لزيتون قائلاً: "نسعى لتشكيل لجنة رقابية من خيرة الأطباء والصيادلة الموجودين في المدينة، لمراقبة أسعار الأدوية وتاريخ انتهائها، مع الأخذ بعين الاعتبار، ضبط معامل الأدوية وموزعيها، ووضع لجنة رقابية عليهم، ومنع أي شخص ليس لديه شهادة جامعية، من افتتاح صيدلية أو مخبر تحاليل طبية".

في حين اقترح "جيعان" أن يتم توحيد إدارة القطاع الصحي في المدينة، لتشرف عليها جهة متفق عليها من جميع المراكز والمشافي، لتعزيز الرقابة على الأدوية والأسعار.

مشفى جواد الجراحي

50 ألف مريض شهرياً.. يتلقون العلاج في مراكز المعرة مجاناً

مركز الرعاية الأولية في المعرة - زيتون

توحي الأرقام والبيانات الهائلة الصادرة عن أجمالي المراجعين والعمليات الجراحية والخدمات الصحية الحالة الجيدة التي تتمتع بها مدينة معرة النعمان من الناحية الخدمية في قطاع الصحة، فعلى الرغم مما تعرضت له المدينة من قصف ممنهج استهدف مرافقها الصحية، إلا أن النشاط المبذول في هذا الاتجاه كان كافيا لكسب رضى الناس بحسب الأهالي.

وسيم درويش

تتمتع مدينة معرة النعمان باحتوائها على أكبر المشافي والمراكز الطبية التي تقدم الخدمات الصحية بالمجان، إضافة لتنوع الأقسام الموجودة فيها، ما جعل منها مقصدا للعديد من سكان الأرياف المجاورة، إذ تقوم ثلاث مراكز طبية خدمية بخدمة أهالي المدينة وريفها، وهذه المراكز هي مشفى المعرة المركزي، مشفى السلام الجراحي، مركز الرعاية الصحية الأولية.

مشفى معرة النعمان المركزي

من أكبر مشافي المحافظة من حيث المساحة والامكانيات، يقع شمال مدينة معرة النعمان، ويخدّم أهالي ريفي إدلب وحماة.

رئيس المكتب الطبي في المجلس المحلي في معرة النعمان ومدير مشفى معرة النعمان المركزي الطبيب "رضوان الشردوب" قال في حديث لزيتون: "يعتبر الواقع الصحي في المدينة جيدا نوعا ما، وهذا ما نلمسه من خلال الأعداد والإحصائيات الواردة من جميع المشافي والمراكز الطبية فيها، وباعتبار أن مدينة المعرة تمتلك أكبر مشفى في المناطق المحررة والذي يخدم ما يقارب المليون نسمة".

وتعرض المشفى المركزي بالمدينة كغيره من المراكز الطبية للعديد من الغارات المتعمدة التي أخرجته في كثير من الأحيان عن الخدمة لفترات مؤقتة، كان آخرها في شهر نيسان الماضي من العام الحالي، وذلك ضمن سياسة النظام وحليفه الروسي بالاستهداف الممنهج للمشافي والمراكز الطبية في المناطق المحررة. "في يوم ٢ نيسان ٢٠١٧ قصف الطيران الحربي الروسي مشفى معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي بستة صواريخ من خلال ثلاث غاراتٍ جوية، مما أدى إلى دمار بنيته التحتية ومعداته بشكل كبير وإخراج المشفى عن الخدمة، إضافة إلى إصابة بعض المرضى والكوادر الطبية بإصاباتٍ بليغة، علماً بأن المشفى يضم حواضن أطفال وغرف للعناية المشددة"، بحسب الشهادة التي قدمها وزير الصحة في الحكومة المؤقتة الدكتور "فراس الجندي" إلى اللجنة السورية لحقوق الإنسان.

ويضم المشفى عدة أقسام هي "الإسعاف، العيادات الخارجية، بنك الدم، غسيل الكلى، العناية المشددة، النسائية والتوليد والحواضن، التنظير الهضمي، تخطيط السمع والعضلات والأعصاب، وقسم التصوير الطبقي محوري"، بالإضافة للعيادات الداخلية والتي تتضمن عيادات "عينية، جلدية، أطفال، داخلية، أذنية".

مُدخل البيانات في مشفى المعرة المركزي "إبراهيم عبود" قال لزيتون: "يقدم المشفى اليوم، العديد من الخدمات المجانية لآلاف المراجعين شهرياً، والذين تقدر أعدادهم بـ ٢٦ ألف مراجع، بينهم ٧٠٠ عملية جراحية تخدير عام، و٢٠٠٠ عملية خياطة جراحية ناتجة عن حوادث وإصابات حربية".

أقسام إضافية لا تتواجد في المشافي موجودة في مركز الرعاية الصحية الأولية

أُنشئ "مركز الرعاية الصحية الأولية في معرة النعمان" في بداية شهر تموز من العام ٢٠١٥، وذلك في مبنى المستوصف القديم في المدينة، بعد ترميمه من قبل منظمة "سيريا ريليف".

المدير الإداري لمركز الرعاية الصحية في معرة النعمان "محمود المر" قال لزيتون: "تم ترميم بناء المستوصف القديم في المعرة بعد تهدم قسم كبير منه نتيجة لقصف الطيران الحربي، وتم ذلك بالتعاون مع منظمة سيريا ريليف، وبكلفة إجمالية بلغت حوالي ٧ آلاف دولار أمريكي، كما قامت المنظمة بتقديم المعدات والتجهيزات الإدارية والخدمية".

وأضاف "المر": "يقوم المركز بتقديم خدمات متعددة طوال أيام الأسبوع، ويضم ١٠ أطباء من اختصاصات مختلفة، وقد تم تعيين الكادر من خلال إجراء مسابقات رسمية ومعلنة".

وأكد "المر" أن المركز يتضمن أقساما غير موجودة في المشافي، فهو مركز ثابت للقاح الأطفال بمختلف أنواعه، إضافة لوجود عيادة أمراض السرطان فيه، ووجود جهاز تصوير "ماموغراف"، والذي يتم من خلاله الكشف المبكر عن سرطان الثدي، بالإضافة لاحتوائه على قسم مخاض وتوليد طبيعي يعمل على مدار الـ ٢٤ ساعة مع سيارة مخصصة لنقل المرضى، وقسم لتنظيم الأسرة، وقسم للتغذية وتوزيع الحليب، وقسم للدعم النفسي للنساء والأطفال، ومَخبر".

وتابع: "يزور المركز أكثر من ٩٦٠٠ مراجع شهرياً، يتم تخديمهم في مختلف الاختصاصات البولية والعصبية والأذنية والجلدية، ويُعتمد المركز كمركز رئيسي لعلاج حبة اللشمانيا، ونقوم من خلال الصيدلية الموجودة في المركز، بتقديم أغلب الأدوية التي يحتاجها مراجعوه حسب توفرها، كما تعتبر العيادة السنية (الغير مدعومة)، والتي بدأت بعمل تطوعي بكلفة ٤٠٠٠ دولار أمريكي بجهود شخصية من أهم الأقسام العاملة بالمركز".

"محمد الحسين" من أهالي مدينة معرة النعمان وأحد المراجعين للعيادة السنية قال لزيتون: "الخدمة في المركز جيدة وخصوصاً أن كلفة العلاج لطب الأسنان في العيادات الخاصة مرتفع جدا ولا يمكن لمواطن عادي أن يتحمله، ولا سيما بعد قرار أطباء الأسنان بتقاضي أجورهم بالدولار".

مشفى السلام الجراحي

مشفى تخصصي أُسس في مدينة معرة النعمان منذ عام ١٩٩٥ على يد مجموعة من الأطباء، يقدم كافة الخدمات ضمن اختصاصات النسائية والأطفال والعظمية والحنجرة والأنفية والبولية، ويقدم الأدوية مجاناً بحسب الإمكانيات المتوفرة لديه، توقف عن العمل لفترة، ثم أعيد تفعيله مرة ثانية في ٢٠ تموز ٢٠١٣.

وفي احصائية قدمها مشفى السلام عن حصيلة عمله في شهر آذار الماضي، أعلن المشفى عن أن إجمالي المستفيدين بلغ ٧٧٩٥ مريضاً، منهم ٢٠٧٠ للعيادة الداخلية، ٢٠٩٢ أطفال، و٢٤٤٥ للعيادة النسائية، و٢٠٥ ولادة قيصرية، و٢٥٣ ولادة طبيعية، و٥٠٠٠ وصفة صيدلية، ٢٥٤٦ للإيكو، و٢٣٧٥ للمخبر.

كما يحتوي المشفى على معهد للتمريض والقبالة، يستقبل فيه الإناث فقط، وذلك بهدف رفد المراكز الصحية بالكوادر الطبية، تخضع فيه المسجلات لتعليم مجاني، لمدة عامين.

ويشهد المشفى ازدحاما واضحاً نتيجة لخدماته المميزة يؤكده "محمد الجاسم" من أهالي قرية هلبة بريف المعرة الشرقي، الذي اشتكى من الازدحام في المشفى، وطول الانتظار بسبب كثرة المراجعين، قائلاً أنه يضطر للخروج من قريته القريبة منذ الصباح الباكر للحصول على دور مبكر لزوجته".

التحديات والاحتياجات

يواجه القطاع الصحي في معرة النعمان بحسب الطبيب "الشردوب" تحديات تتمثل في استيعاب الأعداد المتزايدة للمراجعين والمرضى في المراكز الطبية الثلاثة المتواجدة في المدينة، إضافة للحاجة لتطوير امكانيات المشافي الثلاث من حيث الأجهزة والمعدات الطبية، فجهاز الطبقي المحوري في المعرة خاص بالرأس فقط،كما تفتقر مشافي المدينة لجهاز تصوير رنين مغناطيسي، والذي لا يتواجد إلا في إحدى المشافي الخاصة بمدينة إدلب، وقد تصل كلفة الصورة الواحدة إلى ٢٠٠ دولار أمريكي.

كما تفتقر المشافي بحسب "الشردوب" لوجود عيادة أو أطباء باختصاص صدرية، وهو ما يشكل إحراجاً وتقصيراً واضحين يشكو منه العديد من المراجعين، وإلى وجود جناح لعمليات القثطرة القلبية في كامل المحافظة، وإلى مشفى أو قسم للحروق، حيث يزور المشفى المركزي يوميا ٢٠ حالة، خاصة في فصل الشتاء نتيجة الحوادث المتكررة لاستعمال الوقود في التدفئة، وإلى مشفى للعيادات الخارجية، وإلى قسم للعلاج الهرموني أو الكيميائي، كما تعاني المدينة من ضعف في قسم أمراض الأطفال والحواضن، على اعتبار أن القسم الموجود لا يخدم إلا ما نسبته ٢٠٪ فقط، وإلى عيادات سنية إضافية، مؤكداً أن بناء مشفى المعرة المركزة قادر على استيعاب كافة الأقسام المذكورة، وأن ٤٠ ٪ فقط من مساحة المشفى مشغولة بالأقسام، فيما تبقى الـ ٦٠ ٪ الأخرى شاغرة".

وشدد مدير مركز الرعاية الصحية "محمود المر" على ضرورة دعم العيادة السنية، والتي لا تتواجد إلا في المركز بدون أي دعم، وذلك نظرا للإقبال الشديد الذي جعل منها واحدة من أهم العيادات التي يجب تسليط الضوء عليها.

وقال الطبيب "أحمد دعدوش" أخصائي جلدية في مشفى المعرة المركزي لزيتون: "على الرغم من الخدمات الكبيرة التي يتم تقديمها في المشفى، إلا أن والأرقام الكبيرة من الحالات التي تراجع المشفى يومياً، تفرض عبء الانتظار لفترات طويلة على الأهالي".

الصيدليات المخالفة وإجراءات المديرية بحقهم

وأشار الشردوب لضرورة تنظيم عمل الصيدليات وتفعيل المراقبة الدوائية، حيث انتشرت بشكل كبير محلات بيع الدواء دون ترخيص الأمر الذي يعود بالضرر على المواطن، وفي هذا الصدد أفاد العديد من أصحاب الصيدليات المرخصة -والذين رفضوا بشكل قاطع ذكر أسمائهم لتلقيهم عدة تهديدات لأكثر من مرة بسبب اثارتهم لهذا الموضوع- بأنهم تقدموا بعدة شكاوى للمحكمة في معرة النعمان ولكن الأجوبة كانت صادمة جدا ومفادها أنه وفي حال حدوث الضرر نقوم بمحاسبة المتسبب، وقال أحدهم: "هل من المعقول أن ننتظر وقوع الضرر حتى تتم المحاسبة عليه".

مدير دائرة الرقابة الدوائية "علاء أحمدو" أجاب عن سؤال وجهته زيتون حول الاجراءات التي تم اتخاذها للتصدي لانتشار ظاهرة الصيدليات المخالفة والغير مرخصة بالقول: "قمنا في الفترة الماضية بجولات على مدينة معرة النعمان، وتم تحديد الصيدليات المخالفة، ورفع أسماء أصحابها إلى المحكمة، وتم إنذار الصيدليات، تجاوب بعض الصيدليات وراجعت الدائرة في حين لم تستجب بعضها، وبسبب اشكاليات استهداف المنطقة بالضربة الكيماوية في خان شيخون، وتصعيد القصف في الفترة الماضية، لم يطبق قرار إغلاق الصيدليات بشكل صحيح، لكننا سنعود لنستكمل ما بدأناه بعد العيد، وتعتبر مديرية الصحة هي الجهة التنفيذية في المناطق المحررة بشكل عام، وننتظر الأن تطبيق القرار مع معرفة ما تتطلبه المحاكم من وقت طويل".

مشفى السلام في المعرة - زيتون

مشفى كفرنبل : 242 عملية جراحية في أيار

تعتبر مدينة كفرنبل الوجهة الطبية لأهالي ريف إدلب الجنوبي، وريف حماة الشمالي، وذلك لاحتوائها على خمسة مشافي، منها اثنتين مجانيتين، بالإضافة إلى بنك للدم، ومركز لمعالجة الثلاسيميا، ومركز تشخيص شعاعي.

كما أن تحرير المدينة في وقت مبكر عام 2012، وقربها من خطوط التماس مع قوات النظام في معرة النعمان، جعلها المركز العلاجي الأهم، والأكثر أماناً لجرحى المعارك والمصابين جراء القصف حينها.

وبالرغم من العقبات الكبيرة التي وقفت أمام مسيرة المراكز الصحية في مدينة كفرنبل، إلا أن القطاع الصحي حقق قفزة نوعية وإنجازات ملحوظة، قياساً بباقي المؤسسات الخدمية الأخرى.

مركز التلاسيميا في كفرنبل - جريدة زيتون

محمد أبو الجود

مشفى كفرنبل الجراحي

«مشفى أورينت سابقا» افتتحت المشفى في شهر تموز عام 2013، بدعم من مؤسسة أورينت للأعمال الإنسانية، والتي توقفت عن دعم المشفى في بداية حزيران عام 2016، ما دفع كادره الطبي للعمل مجاناً لمدة خمسة أشهر، إلى أن قامت منظمة «يداً بيد من أجل سوريا» بدعمها في منتصف تشرين الثاني من العام نفسه 2016.

مدير المكتب الصحي في المجلس المحلي، ومدير مشفى كفرنبل الجراحي الطبيب «زاهر الحناك» قال لزيتون: «تقدم مشفى كفرنبل خدماته للأهالي بشكل مجاني، وعلى مدار الساعة، ويتألف الكادر من 100 موظف بينهم 6 أطباء مقيمين، وعدد من الممرضين والإداريين، موزعين على الأقسام الجراحية التالية: عظمية، بولية، أذنية، فكية، وعائية، عامة، وعلى قسم الطوارئ».

وأضاف «الحناك»: «تحتوي مشفى كفرنبل على أجهزة تصوير إيكو وأشعة بسيطة، كما يتوفر في صيدلية المشفى أغلب الأدوية اللازمة للعمل الجراحي، والحالات الإسعافية، فضلاً عن وجود مركز لغسيل الكلى».

ونوّه الحناك إلى أن عمل المستشفى لا يقتصر على الإصابات الحربية والإسعافية، بل يعمل على معالجة كافة الأمراض، وعلى إجراء العمليات الباردة والإسعافية.

ومع حالة الاستقرار الأمني، نتيجة غياب طيران النظام الحربي عن أجواء المدينة، زادت نسبة العمليات الباردة والمعاينات، وقدرت إحصائية من داخل المستشفى عدد المراجعين في شهر أيار الماضي بـ 8311 شخص، شملت «242 عملية جراحية، 2378 مراجعة للعيادات، 1349 حالة تصوير شعاعي،1062 مخبر، 167 غسيل كلية، 64 عناية مشددة، 243 مرضى مقيمين، 1717 حالة إسعاف».

أرقام تعد جيدة نوعا ما، ولكن مع غياب عدد من الأجهزة الطبية الضرورية للمستشفى، كجهاز التصوير الطبقي المحوري، والرنين المغناطيسي، يبقى تقديم العلاج لبعض الحالات أمرا مستحيلا، مما يضطر إدارة المستشفى لتحويلها إلى المشافي التركية عبر معبر باب الهوى، بحسب الحناك الذي أضاف: «تفتقر المشفى لأجهزة التنظير البولي أيضا، بالإضافة لمستلزمات الجراحة العظمية، والجراحة العصبية، كما أن منافس غرف العناية المشددة قديمة وبحاجة إلى التجديد، حالها حال معدات التخدير اليدوية، وأكثر ما يعيق العمل هو انعدام الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، كمرض السرطان والربو والسكري وزرع الكلية».

وأوضح الحناك أن القصف المستمر والممنهج للمستشفى ربما تسبب في السابق بوجود بعض التقصير نتيجة الضغط النفسي الواقع على الكادر، وبالتالي ربما يكون قد انعكس بشكل سلبي حينها على تقديم الخدمات الصحية للمواطن، الذي اعتبر أن إرضائه يعد أمرا صعبا، مؤكداً أن الوضع الآن مع توقف القصف تغير بشكل كبير.

مستشفى مريم التخصصي للأطفال

نظراً للحاجة الملحة لوجود مشفى مجاني خاص بالأطفال، وصعوبة تأمين الحواضن في العيادات الخاصة، قامت منظمة «سوريا للإغاثة والتنمية» باستحداث مستشفى مريم التخصصي للأطفال بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٥.

مدير مستشفى مريم التخصصي للأطفال الطبيب «ذو الفقار الغزول» قال لزيتون: «تتألف المشفى من أقسام عدة تتضمن قسم العمليات، وقسم التوليد والحواضن، والعيادات، والمخبر، والصيدلية الداخلية».

وأكد الغزول أن المشفى تقدم خدماتها بالمجان، ولجميع الأهالي دون استثناء، وعلى مدار الساعة، وأنها مجهزة بغرفتي عمليات، وعشر حواضن.

وبحسب الغزول فقد خصصت صيدلية المستشفى للمرضى المقيمين داخلها فقط، والتي تحتوي على أدوية ومواد تستخدم في العمليات الجراحية والولادات القيصرية، بالإضافة لبعض المضادات الحيوية والمسكنات، وحليب للأطفال.

ولفت الغزول إلى أن عدد المراجعين في عيادات الأطفال بلغ ٨٠ حالة و ١٠٠ مريضة في العيادات النسائية بشكل يومي، من بينها عشر ولادات طبيعية، وخمس ولادات قيصرية.

وهو ما اشتكى منه الغزول مشيرا إلى أن الإقبال الكثيف للمرضى على المستشفى، سبب ضغطا على الأطباء، وصعوبة في استيعاب الجميع في نفس الوقت، مما دفع بعض الأهالي الذين لا يرغبون بالانتظار للذهاب إلى المشافي الخاصة، فضلا عن افتقاد المشفى لبعض التجهيزات أهمها غواصة حواضن، وجهاز تحليل كيميائي.

ويرى معظم الأهالي في المشافي المجانية الملاذ الأفضل لهم في ظل ارتفاع الأسعار وقلة المشافي والمختصين، بينما كان لـ «مصطفى أبو إسماعيل» وهو أحد أهالي مدينة كفرنبل رأي آخر فقد اتهم المشافي المجانية، بالفساد والمحسوبيات قائلا: «من يكون لديه أقرباء أو «واسطة» يمكنه أن يعالج سريعا».

مراكز ثابتة للقاح

يعد حصول مديرية الصحة الحرة في إدلب على ملف اللقاح، من أهم الإنجازات التي حققتها المديرية عبر مسيرتها، فقبل ذلك كان هناك مراكز متنقلة وحملات للقاح كل ٣ أشهر، تعاني نقصاً في بعض اللقاحات.

مدير مركز كفرنبل الصحي «ذو الفقار الغزول» قال لزيتون: «تم تحويل مركز اللقاح المؤقت في المركز الصحي في مدينة كفرنبل إلى مركز دائم منذ بداية أيار الماضي، وذلك بإشراف منظمة سوريا للإغاثة والتنمية، بالتعاون مع فريق لقاح سوريا، ومديرية صحة إدلب، وتم تزويد المركز بعدد من اللقاحات الجديدة لم تكن تشملها حملات اللقاح السابقة».

وأكد الغزول على أن جميع اللقاحات اللازمة للأطفال موجودة في المركز، وأهمها لقاحات الأمراض السارية كاللقاح الخماسي ويشمل: الكزاز، الخناق، السعال الديكي، الأنفولنزا، التهاب الكبد، بالإضافة للقاح الحصبة الذي يشمل: أمراض الحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف، وشلل الأطفال.

ويشهد المركز إقبالا كبيرا، إذ يصل عدد الأطفال الملقحين يومياً في المركز إلى ستين طفلاً، كما يضم المركز عيادة لعلاج اللاشمانيا «حبة السنة»، كما يتم تقديم العلاج لـ ٦٠٠ مصاب شهرياً، بحسب الغزول.

بنك للدم

أُنشأ بنك الدم في مدينة كفرنبل، بتاريخ ٢٨ حزيران عام ٢٠١٤، بهدف خدمة جرحى القصف والمعارك والحوادث، في تلك الفترة، إذ كانت تستخدم مكبرات الصوت في المساجد للإبلاغ عن حاجة المرضى إلى الدم، وفي أغلب الأحيان كان تأخر المتبرع يؤدي إلى وفاة الشخص المصاب، وهو ما دفع مجموعة من الممرضين والمخبريين لإنشائه، بغرض حفظ الدم فيه، وتوزيعه وقت الحاجة.

رئيس قسم التمريض في بنك الدم «عثمان الحسن» قال لزيتون: «يتألف بنك الدم من عدة أقسام أهمها قسم المخبر، ومركز الثلاسيميا، والصيدلية، وهو مركز مجاني يقدم خدماته دون مقابل، ويعمل على مدار الساعة».

وعن آلية قطاف الدم وتوزيعها أوضح «الحسن»:

«يتم التبرع في المركز أو عن طريق فرق جوالة نسيرها في المدن والقرى، من أجل الحصول على متبرعين من تلك المناطق، وبعد فحصها توزع هذه الزمر على المشافي والأطباء وفق طلب تقدمه المشفى أو الطبيب إلى المركز، كما يوزع الدم على مرضى الثلاسيميا في المدينة».

وعن آلية فحص الدم والهدف منها قال المخبري في بنك الدم «محمد سليمان» لزيتون: «بعد قطاف الدم يتم تحويله إلى المخبر بهدف فحصه، حيث نجري تحاليل عوامل السلامة، للزمرة والتهاب الكبد والإيدز، للعينة المأخوذة بهدف نقل الزمرة بشكل سليم وخالي من الأمراض».

مركز الثلاسيميا الوحيد بلا دعم

يتبع مركز الثلاسيميا في كفرنبل لبنك الدم وقد أنشأ في وقت لاحق بعد افتتاح البنك، ويعتبر المركز الوحيد في ريف إدلب وهو مدعوم دوائياً فقط من قبل منظمة الرعاية الطبية، في حين بقي المركز يعاني نقصاً في الأجهزة.

وبحسب المخبري محمد سليمان يجري مركز الثلاسيميا في مدينة كفرنبل تحاليل خاصة ومجانية لمرضى الثلاسيميا، وهي تحاليل مكلفة جداً يصل سعرها إلى ٢٠ ألف ليرة سورية، كما يحتاج مرضى الثلاسيميا لتبديل الدم بشكل شهري، وهو ما يوفره المركز بشكل مجاني أيضاً، مقدماً خدماته لـ ٣٥٠ طفل، مسجلين لدى الإدارة.

وعن ذلك قال رئيس قسم التمريض في بنك الدم: "يعاني مركز الثلاسيميا من نقص بعض التجهيزات وأهمها مضخات الدوسفيرال الخالب للحديد، كما أن عدم وجود دعم مادي لمركز الثلاسيميا، وعدم توفر التجهيزات اللازمة لدواء الثلاسيميا، وارتفاع تكلفتها بنسبة كبيرة جداً، دفعت للجوء إلى العلاج في أوروبا، وقد ذهبت ٣ حالات من المدينة إلى أوروبا للعلاج وننتظر النتائج".

والثلاسيميا هو مرض وراثي مزمن، يسبب عدم توليد الكريات الحمر، ويتم علاجه عبر الأدوية الخالبة للحديد بشكل مؤقت، وتعويض الدم، أما الشفاء التام يكون عن طريق زرع نقي العظم.

حلول وإجراءات

وعن الحلول المقترحة للارتقاء بالواقع الطبي في المدينة، يرى مدير مشفى كفرنبل الجراحي الدكتور زاهر الحناك أن الحل يكون عن طريق العمل على تحصين المشافي من القصف، ورفد القطاع الطبي بعدد من الأطباء المختصين في كافة المجالات، واستحداث كليات طبية لذلك الهدف، فضلاً عن إنشاء مدارس تخصصية للممرضين.

ويطالب الحناك بإمداد المشافي بكافة التجهيزات الضرورية، وأهمها أجهزة التصوير الحديثة، وإنشاء مركز لمعالجة الأمراض المزمنة، وتوفير الأدوية اللازمة لها، كمركز متخصص لمعالجة الأورام، لتخفيف العبء على المواطنين الذين يضطرون للذهاب إلى تركيا، أو إلى مناطق النظام لتلقي العلاج.

ويتفق الطبيب ذو الفقار الغزول مع نظيره زاهر الحناك بضرورة تزويد المشافي ببعض التجهيزات والأدوية الضرورية لسير العمل.

في حين ذهب الصيدلاني "عبد الوهاب" من مدينة كفرنبل إلى ضرورة استحداث لجنة طبية تابعة لمديرية الصحة الحرة في إدلب، وتمكينها بالأجهزة والمخابر الضرورية، للكشف عن مدى صلاحية الدواء والعمل على إنشاء معامل للأدوية في المناطق المحررة.

وكانت مشافي كفرنبل بريف ادلب الجنوبي، عرضة للقصف عدة مرات، في السنوات الأخيرة، ما أسفر عن سقوط شهداء وجرحى في كوادرها، والخروج المتكرر للمشافي عن العمل.

وبتاريخ ٢٥ آذار من العام الجاري، تعرض مشفى كفرنبل الجراحي لأكثر من أربع غارات متتالية، أدت لدمار كبير في المشفى وخروجه عن العمل مؤقتاً قبل أن يتم إعادة تفعيله مجدداً.

مشفى بنش الوحيد.. و 100 ألف نسمة

بحكم قربها من بلدتي كفريا والفوعة الموواليتين، واللتين كانتا ثكنتين لقوات النظام والميليشيات المساندة له، أُمطرت بنش بقذائف الهاون والصواريخ، وذلك قبل توقف القصف، ما تسبب بسقوط عشرات الشهداء والجرحى بشكل شبه يومي في المدينة.

أسعد الأسعد

وزاد الطين بلة، نقص المشافي في المدينة أصلاً، لاعتمادها على مدينة إدلب التي لا تبعد عنها سوى بضعة كيلومترات، ومع شح المراكز الطبية واقتصار وجودها على مناطق النظام داخل إدلب، كان لابد من إيجاد حلول، لتبرز فكرة إنشاء المجمع الطبي الإسلامي، الذي تحول فيما بعد إلى مشفى.

تم تأسيس المجمع الطبي الإسلامي في مدينة بنش في شهر آب من العام ٢٠١٢، بإمكانيات بسيطة، اقتصر على الإسعافات الأولية، ليتطور بعد أربع سنوات إلى مشفى.
ويغطي مشفى بنش الجراحي حاليا أكثر من ١٠٠ ألف نسمة في المدينة والمناطق المحيطة بها، كقرى طعوم وزردنا ورام حمدان، إضافة لمدينة سرمين وتفتناز.

وبالنسبة للاختصاصات الموجودة في المشفى قال مدير مشفى بنش الجراحي "معد بدوي": "يتضمن المشفى أقسام عدة منها قسم الجراحة العامة والبولية والعظمية والداخلية والقلبية والجلدية والأذن والأنف والحنجرة".
وقد بلغ عدد مراجعي المشفى ٩ آلاف مراجع شهرياً، توزعوا بين المشفى والعيادات الخارجية.

وأضاف: "العيادات الخارجية هي بناء مستقل عن المشفى ولكنها تتبع له إدارياً، وتضم عدة اختصاصات منها: عيادة الأطفال والعيادة النسائية وعيادة الأشعة وعيادة الغدد والعيادة العصبية."

تجهيزات المشفى

وعن تجهيزات المشفى واستعدادها لاستقبال الحالات المختلفة سواء الإسعافية منها أو العمليات الباردة قال بدوي: "بالنسبة لحالات الطوارئ تجهيزاتها جيدة نوعا ما، ولكن في بعض الأحيان تصلنا أعداد كبيرة لا نستطيع استيعابها، وذلك لقلة الكادر الطبي وعدم توافر الأدوات الطبية والأجهزة اللازمة".
وأردف قائلاً: "نجري العمليات الممكنة التي تسمح بها قدراتنا وأجهزتنا، ونواجه صعوبات في إجراء بعض العمليات، بسبب عدم توفر الأجهزة الخاصة بها"، مبيناً أن مشفى بنش يحتوي على جهاز الطبقي المحوري إلا أنه قديم جداً ومتهالك ولا يصلح للاستخدام، ولكنهم اضطروا لاستخدامه بسبب الحاجة الماسة إليه.

ونوه بدوي إلى مشكلة مشتركة بين جميع مشافي محافظة إدلب، وهي عدم وجود غرف العزل للأمراض المعدية والمزمنة، مثل التهاب الكبد، وذلك نتيجة لنقص الكوادر المختصة بالإشراف عليها، ونقص الأجهزة الخاصة بغرف العزل، إضافة لقلة المساحة في المشافي، لاسيما وأن غرفاً كهذه تتطلب مساحة كبيرة لإنشائها،

> فضلاً عن عدم وجود جهاز الرنين المغناطيسي في أي مشفى، باستثناء جهاز قديم في مدينة إدلب، يشكل عبئا كبيراً على المرضى لتكلفته المالية المرتفعة وكثرة المرضى المسجلين عليه.

في حين اعتبر أخصائي الأطفال الطبيب "سعيد ناصر" أن الوضع الصحي للأطفال في مدينة بنش مقبول، مرجعاً ذلك لتوافر معظم الأدوية والأجهزة الخاصة بهذه الفئة العمرية، في العيادات التابعة للمشفى أو العيادات الخاصة.

مستوصف بنش

إلى جانب المشفى يوجد في مدينة بنش مستوصف قديم كان يضم في السابق عيادات "نسائية، أطفال، داخلية، طب الأسنان، إسعافات أولية، وقسم لقاحات"، أما الآن فلم يتبقى فيه سوى بعض الضمادات وبعض الأدوية النسائية وعيادة طب الأسنان.

مدير المستوصف الحالي "جنيد قباني" قال لزيتون: "يعتبر المستوصف حالياً خارج الخدمة، ما عدا عيادة طب الأسنان التي تقدم بعض الخدمات بالاعتماد على التبرعات في شراء المواد التي نحتاجها".

وأكد قباني أن توقف المستوصف عن العمل يعود إلى قلة الأطباء والممرضين، بسبب الضعف المادي مشيراً إلى أن الكادر الحالي مؤلف من طبيب وثلاثة ممرضين، يعملون بشكل تطوعي بينما كان يضم سابقاً ٢٠ ممرضاً وطبيباً.
أما بالنسبة للقاحات فقد أوضح "قباني" أنها تقتصر حالياً على حملة تقدمها منظمة الصحة العالمية كل شهرين، وتُنفذ عن طريق زيارة كافة بيوت المدينة.

مشفى بنش المركزي - زيتون

حلول للمشكلة

يرى "قباني" أن وضع جملة من الإجراءات وعلى رأسها توفير الرواتب المالية للأطباء والممرضين العاملين في المستوصف، وتوفير الأدوية لجميع العيادات من مشفى بنش التي تدعم المستوصف بعدد محدود من الأدوية ومنها "الأنسولين"، من شأنها أن تفضي إلى إعادة تفعيل المستوصف.
كما طالب قباني مديرية الصحة في محافظة إدلب بأن تتبنى مستوصف بنش، و أن توفر له كميات الدواء التي يحتاجها، بالإضافة إلى الرواتب والمنح للكادر الطبي.

أدوية الأمراض المزمنة

تعتمد جميع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في تأمين الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة لها على الجانب التركي.
الصيدلاني "حسن عبيد" تحدث لزيتون عن توافر الأدوية في القطاع الخاص قائلاً:
"بالنسبة لأدوية الأمراض المستعصية كالسرطان والتهاب السحايا وأمراض العمود الفقري والشلل وأمراض التهاب الكبد بأنواعه، لا تتوفر بشكل جيد، وإن توفرت فهناك تحكم في سعرها، وأكبر مثال على ذلك هو "الميسو تركسات" وهو دواء مضاد للسرطان، ونادراً ما نحصل عليه ويكون بسعر خيالي".

عودة التعافي تدريجيا للواقع الطبي في سراقب

دفع الاستهداف المتكرر من الطيران للمشافي بشكل خاص ببعض مشاف سراقب إلى إعلان حالة الطوارئ نتيجة الضغط الحاصل عن خروج أغلب مشاف ريف إدلب الجنوبي عن الخدمة، بعد أن تحملت المراكز الطبية في سراقب المسؤولية الطبية الكاملة لأهالي المدينة وأهالي المناطق المجاورة لها.

غسان شعبان

وتضم مدينة سراقب ثلاث مستشفيات بعد خروج مشفى الشفاء عن الخدمة نتيجة استهدافه عدة مرات من قبل الطيران، ويعتبر مشفى الشفاء من أكثر المشافي التي ساهمت بتقديم الخدمات الطبية في المدينة وريفها في السنوات السابقة، كما استمر كادرها بالعمل رغم كل القصف الذي تعرض له المشفى حتى دمار أجزاء كبيرة منه وخروجه عن العمل قسراً، كما تضم المدينة مركزا صحيا وبنكاً للدم يخدم مشافي المنطقة.
ويعد مشفى الإحسان «مشفى عدي الخيري» من أهم المشافي الطبية في المدينة وريفها في الوقت الحاضر، إذ يقدم الخدمات الطبية المجانية ومعالجة الإصابات الناتجة عن القصف ولا سيما قسم العمليات الجراحية والإسعافات الأولية، من عمليات ومعاينات وإسعاف وخدمات أخرى.
وهنالك مشفى الحسن، وهو مشفى خاص تتوفر فيه كافة الاختصاصات، ومنها القثطرة القلبية، والتي تعد من الاختصاصات النادرة في المنطقة، ولديه القدرة على استقبال جميع الحالات الإسعافية بدون استثناء في حال توفر الأطباء.

أما مشفى عبد الوكيل فهو مشفى خاص بالتوليد والمعاينات النسائية، يستقبل معظم ولادات المنطقة لقلة مشافي التوليد في الريف الشرقي من المحافظة، ويقدم بنك الدم الذي تم إنشاؤه في الشهر السادس لعام ٢٠١٤، مع ازدياد أعداد المصابين وحاجتهم للعمل الجراحي، زمر الدم المختلفة، والكثير من الخدمات للمرضى وللعمليات الجراحية ونقل الدم للحالات الإسعافية بشكل مستمر.

كما أثمر التعاون بين المجلس المحلي ومنظمة سوريا للإغاثة والتنمية عن تفعيل المركز الصحي في سراقب، في بداية شهر آذار لعام ٢٠١٦، ويتضمن عيادة داخلية وعيادة أطفال وعيادة نسائية، وقسم إسعافات أولية وصيدلية، ويقدم جميع الخدمات الطبية والأدوية بشكل مجاني.

مشفى الإحسان بعد استهدافه من قبل الطيران

الواقع الصحي

عزا مدير المكتب الطبي في المجلس المحلي بسراقب الطبيب "حسن قدور"، مشاكل وسوء الخدمات الطبية إلى نقص الدعم وتأخر دخول المنظمات إلى المدينة، كونها من المناطق المستهدفة من قبل الطيران، ويرى "قدور" أن سراقب كانت قبلة المنطقة في الخدمات الطبية حتى من ريفي حلب وحماه، ولكن القصف المتواصل الذي استهدف المشافي والمراكز الصحية، أثر بشكل كبير على الواقع الطبي، وأدى إلى نقص العديد من الأجهزة وندرة الأدوية لبعض الأمراض المزمنة، بالإضافة إلى نقص الاختصاصات الطبية المتعلقة بالأطفال والنساء، إضافة إلى انعدام قسم العناية المركزة في مشافي المدينة.

وهو ما يوافق عليه مدير مشفى الإحسان الطبيب "علي الفرج" بقوله لزيتون: "كان الوضع الطبي في الفترة السابقة أفضل مما هو عليه الآن، يعود السبب إلى حملة القصف التي تعرضت لها المدينة، وتسببت بخروج مشفى الشفاء عن الخدمة منذ سنة ونصف، كما قللت عدد الكوادر الطبية، بالإضافة إلى عدم وجود أطباء مقيمين في مشفى الحسن الخاص، وعدم توفر المشافي المجانية المدعومة بشكل كامل، وذلك لافتقار المدينة إلى مشفى يغطي أقسام النسائية والتوليد والأطفال والداخلية بشكل مجاني، وخصوصاً في ظل اعتماد المناطق المجاورة على مراكز ومشافي المدينة".

من جانبه يرى مدير مشفى الحسن "حسن جرود" أن قلة الأطباء المقيمين المناوبين بشكل يومي، وصعوبة صيانة الأجهزة الطبية وقلة قطع التبديل لها، وصعوبة الحصول على الخبرات الفنية، هي الأسباب الرئيسية في سوء الخدمات الطبية في المدينة".

ويضيف "الجرود": "لا يمكن التقليل من خطورة عدم توفر الأدوية والمستلزمات الطبية للأمراض المزمنة والخبيثة مثل "الألبومين والبروتين والأنسولين"، وقلة الدعم والاهتمام بما يخص المنشآت الطبية وإعادة تفعيلها كمشفى الشفاء".

الطبيب "محمود العيسى" المدير الإداري في مركز الرعاية الصحية يعتبر أن الواقع الصحي يحتاج للمزيد

من العمل والدعم وزيادة النقاط الطبية.
ويشدد "العيسى" على ضرورة إنشاء مشفى للأطفال، نظراً لتزايد عدد أهالي المدينة بعد توقف القصف الجوي، وتحمل عبء المناطق المجاورة والريف.

وجاءت نتائج الاستبيان الذي أجرته جريدة زيتون في مدينة سراقب، حول الواقع الطبي وأسباب المشكلة في المدينة، والذي قال فيه ٤٤٪ من الأهالي أن الخدمة جيدة، ورأى ٣٩٪ أنها مقبولة، فيما اعتبرها ٢٥٪سيئة، وأرجع المصوتون أسباب المشكلة إلى قلة الأطباء والاختصاصيين وضعف الكادر الطبي بنسبة ٤٥٪، وعجز القطاع الصحي عن استيعاب العمليات الباردة والأمراض المزمنة بنسبة ٣١٪، كما أحال ٢٦٪ منهم السبب إلى القصف الجوي، و ١٩٪ إلى سوء الإدارة.

وفي رده على نتائج الاستبيان، نفى مدير المكتب الطبي في سراقب حسن قدور، أن تكون المشكلة في الخدمات الطبية هي قلة الأطباء والاختصاصيين وضعف الكادر الطبي، مؤكداً أن المدينة تحوي على اختصاصيين في كافة المجالات، وموجودين على رأس عملهم، وأغلبهم فضل البقاء وعدم الخروج، مستدلا بوجود طبيبين مختصين بالأوعية في المحافظة، مرجحاً أن قلة المراكز والأقسام الطبية، وعدم توفر الأدوية اللازمة والتكاليف المرتفعة التي حالت دون استيعاب الأمراض المزمنة والعناية المركزة في ظل قلة الدعم المقدم من المنظمات الطبية المانحة.

حلول مختلفة

وحول مدى تحسن الوضع الطبي في المدينة قال المدير الإداري للمركز الصحي: "تم إرفاق المركز الصحي بقسم اللقاح المباشر، وتوفرت كافة اللقاحات مثل "لقاح الشلل الفموي، والحصبة الألمانية، والسل والكزاز والدفتريا واللقاح الثلاثي الفيروسي"، بالإضافة إلى فريق تلقيح جوال، يخدم المناطق المجاورة كآفس والنيرب والرصافة والقرى المجاورة لها، كذلك بلدة الترنبة وكراتين وغيرها من المناطق".
ويؤكد "العيسى" أن مادة الأنسولين أصبحت متوفرة لمرضى السكري وبكميات جيدة، كما تم إنشاء قسم لتنظيم الأسرة والإرشاد النفسي، وسيتم خلال فترة قريبة تفعيل قسم التوليد في المركز بدوام متواصل على مدار ٢٤ ساعة، منوها إلى أن كافة الخدمات الطبية المقدمة هي مجانية.

الطبيب "خالد باريش" الأخصائي بأمراض الأطفال يرى أن الحل الأمثل لتحسين الواقع الطبي هو في إنشاء مركز للإسعاف، وتنظيم مناوبة دورية للأطباء في المدينة، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمشافي وتوفير المستلزمات الطبية عن طريق المكتب الطبي بالتعاون مع مديرية الصحة.
هناك تقدم كبير على صعيد حل الكثير من المشاكل الطبية، ولا سيما بعد توافر طبيب مناوب على مدار الساعة في مشفى الحسن، بعد أن كان المرضى المحتاجين إلى عمليات جراحية يعانون من الانتظار، كما يتم العمل على تفعيل دور المناوبات الإسعافية في المركز الصحي، وافتتاح قسم لمرضى الأطفال "الثلاسيميا" وهو مرض وراثي، يحتاج الطفل المصاب به، لنقل الدم بشكل دائم بحسب "قدور".

ويشير "الفرج" إلى وجوب تفعيل دور المشافي الخاصة والعامة، وتقديم دعم مستمر بالأجهزة الطبية، مضيفاً: "نظراً لوجود مركزين طبيين في المدينة، أنصح بتفعيل أحدهما إلى مشفى داخلية نسائية وأطفال، ليبقى مشفى الإحسان متخصصاً بالعمليات الجراحية، بتغطية مجانية لكافة الاختصاصات".

رأي الأهالي

يؤكد الكثير من الأهالي، أن الوضع الصحي في مدينة سراقب بدأ يعود إلى التعافي بشكل تدريجي، لا سيما بعد عودة مشفى الإحسان للعمل، بعد توقف قصير، وفي ظل تفعيل المكتب الطبي ضمن المجلس المحلي، والعمل على دعم بعض الأقسام الطبية وتوفير اللقاحات، مطالبين في الوقت ذاته بتوفير الأدوية اللازمة لاسيما للأمراض المزمنة، ودعم مشافي الأطفال.

"محمد زيدان" من أهالي مدينة سراقب قال لزيتون: "الوضع الصحي مقبول في ظل توفر الخدمات الطبية بشكل مجاني مثل المراكز الصحية والأطباء من معظم الاختصاصات، ولكن بحاجة إلى اهتمام أكبر بمشافي الأطفال والحاضنات، كما أن هناك بعض الأدوية انقطعت عن السوق وتم تأمين البديل لها من الأدوية التركية، ولكن أسعارها مرتفعة جداً، فأنا مثلاً أعاني من مرض الضغط وأتناول الدواء بشكل يومي وهو مكلف جداً، ولذلك أتمنى دعم المراكز الطبية والمشافي بأدوية مجانية أو بأسعار مقبولة".

خبز فائض وتوزيع مجاني في الدانا

15 ألف ربطة خبز تنتجها أفران مدينة الدانا يومياً، والتي تتنوع ما بين أفران خاصة وأفران تابعة للمجلس المحلي في المدينة أو للمنظمات.
ويوجد في مدينة الدانا 7 أفران، منها فرن تابع للمجلس المحلي، بينما تتبع الأفران الستة المتبقية للقطاع الخاص والمنظمات.
وعلى عكس بقية المناطق لم تكن قلة الدعم أو صعوبة تأمين الطحن هي مشاكل أفران الدانا، وإنما عدم التنظيم في توزيع الدعم، ووجود فائض في الإنتاج، وكساده في كثير من الأحيان هي المشاكل التي يعاني منها قطاع الأفران في الدانا.

عبد الرحمن الجدي

كمية الإنتاج والكساد

رئيس المجلس المحلي في مدينة الدانا «محمود نجار» قال لزيتون: «الخبز اليوم متوفر في الدانا بشكل كبير جداً، سواء عبر المخابز الخاصة أو المخبز التابع للمجلس، حتى أن أغلب المنظمات تقدم مادة الخبز للجمعيات مجاناً، كما تقدم أحياناً الخبز بسعر رمزي ٧٥ ليرة سورية للربطة الواحدة، وهذا دليل على مدى توفر الخبز في المدينة»، مبيناً أن وزن الربطة يتراوح ما بين ٩٠٠- ١٠٠٠ غرام، أياً كان الفرن الذي أنتجها.

واتفق عدد من مدراء الأفران في مدينة الدانا على أن كمية الإنتاج في كل فرن تبلغ يومياً ٢ طن، ووزن الربطة قرابة الـ ١ كيلو غرام، وتحتوي على ١٤ رغيف، وسعرها لدى الأفران الخاصة ٢٠٠ ليرة سورية.

أما مدير فرن الاتحاد «محمد عبد الهادي» فقال لزيتون: «أحياناً تزيد في الفرن كمية لا بأس بها من الخبز».

وأضاف «عبد الهادي»: «الأفران موجودة بكثرة في الدانا، والخبز متوفر بشكل كبير، وكذلك الطحين وغيره من المواد، ولكن المشكلة تكمن في عدم التنظيم بالإغاثة، وعدم ضمان الفرن المدعوم لاستمراريتها، فوضع الخبز بشكل عام مرهون بالدعم والإغاثة».
في حين قال مدير فرن التفاحة في مدينة الدانا «يوسف السيد يوسف»، والمدعوم من قبل جمعية «أهل الحديث»، لزيتون: «الخبز حالياً متوفر وجيد وسعره مناسب، وفي معظم الأحيان يكون مدعوماً».
وأضاف «السيد يوسف»: «في فرن التفاحة يتم إنتاج طن ونصف إلى طنين من الطحين يومياً، يتم بيعها في مركز الفرن الرئيسي، بسعر ٧٥ ليرة سورية، كما ينتج الفرن في بعض الأحيان خبزاً للمنظمات لتوزيعها في مدينة الدانا، وتصبح كمية الإنتاج في هذه الحالة ما بين ٣- ٥ طن، ويكون التوزيع مجانياً».

أفران الدانا - زيتون

آلية الإشراف والمتابعة من قبل المجلس المحلي

نفى "السيد يوسف" أن يكون هناك أي إشراف أو تدخل من قبل المجلس المحلي في عمل الأفران الخاصة أو المدعومة من قبل المنظمات والجمعيات، أما بالنسبة للمنظمات الداعمة فتكون مخفية دائماً وغير ظاهرة للإعلام، بحسب تعبيره.
في حين قال "نجار": "فقط في حال ورود شكوى للمجلس المحلي، يقوم المجلس بالتعاون مع القوة التنفيذية بالتحقيق فيها، أما فيما عدا ذلك تكون المراقبة والإشراف من قبل المجلس شبه معدومة، فليس هناك جهة أو لجنة مهمتها الإشراف أو المراقبة أو المحاسبة في حال الخلل».

رأي الأهالي

«أحمد» من أهالي مدينة الدانا يرى أن الخبز في المدينة متوسط الجودة وحجم الرغيف صغير في بعض الأفران، بينما هو جيد من حيث النوع والوزن وحجم الرغيف في أفران أخرى، معتبراً أن لكل فرن طريقته الخاصة في الإنتاج.

بينما يطالب «حسام» من أهالي المدينة بإيجاد هيئة للأفران، لتنظيم عمل الأفران في المدينة، والوصول إلى إنتاج أفضل وخبز أفضل، مؤكداً أنه لا يوجد أي تنسيق بين الأفران حالياً، كما لا توجد أي رقابة على عملها وإنتاجها.

استبيان زيتون

أجرت جريدة زيتون في بداية حزيران الماضي، استبياناً شمل قطاع الخبز والأفران في ست مدن رئيسية في محافظة إدلب، من بينها مدينة الدانا.

وكانت النتائج ٤٨,٣٪ من المصوتين قالوا أن وضع الخبز جيداً، فيما قال ٣٦,٧٪ أنه وسط، وذهب ١٧٪ إلى اعتباره سيئاً، وأرجع ٣٣,٧٪ من الأهالي المشكلة إلى رداءة الإنتاج والإهمال، و ٢٨٪ إلى سوء الإدارة، و ٢٦٪ إلى سوء المواد الأولية، و ٢٤٪ إلى التوزيع العشوائي للخبز.

وعلق رئيس المجلس المحلي للدانا، بقوله: «الخبز متوفر في المدينة بشكل كبير جداً وأفضل مما كان عليه قبل الثورة، من حيث الكم والجودة.

كما يتوفر الخبز المجاني بنسبة لا بأس بها، ولا يوجد مشاكل أو صعوبات تعيق عمل الأفران، فالطحين البلدي أو المحلي متوفر بشكل دائم، وكذلك الطحين التركي المستورد من أجل دعم الخبز وجودته، والمواد الداخلة في التصنيع متوفرة وبنوعيات جيدة، ولا توجد أي مشاكل بالنسبة لأصحاب الأفران فيها».
من جانبه أوضح «السيد يوسف» أن المشكلة ليست بتوفر هذه المواد، وإنما بتغير أسعارهما بشكل دائم، فهي أسعار متغيرة وغير ثابتة، بالإضافة إلى انقطاع مادة المازوت في بعض الأحيان، وتغير سعرها بشكل كبير، مؤكداً عدم وجود حل لهذه المشكلات حالياً، وتأثيرها على سعر الخبز، حيث يتم شراء المواد الأولية اللازمة من السوق سواء بسعر قليل أو مرتفع، ويقل أو يرتفع ثمن الخبز تبعاً لارتفاع أو انخفاض أسعارها.

أما فيما يخص المنظمات الداعمة للخبز، قال «نجار»: «يوجد بعض المنظمات التي تقوم بتقديم الخبز المجاني لبعض الجمعيات في الدانا وغيرها من القرى والبلدات المجاورة، وتقوم هذه المنظمات بخبز طحينها بنفسها وتقديمه مجاناً».

بالسعر والجودة.. خبز بنش الأفضل بين أفران المحرر

حاربت قوات النظام الشعب السوري بمختلف أنواع الأسلحة والوسائل، التي لم تقف عند قصف المدنيين وحسب، بل عمدت لاستهداف المؤسسات والنقاط الخدمية، ومن بينها الأفران.
ولأن مدينة بنش في ريف إدلب احتوت على فرن وحيد، حاول النظام مرارا وتكرارا إخراجه عن الخدمة، ونجح في ذلك مرتين، عانى المدنيون خلالهما الويلات في تأمين مادة الخبز، حيث اضطروا للذهاب إلى القرى المجاورة، للحصول على الخبز.

خاص زيتون

في ٢٢ تشرين الاول عام ٢٠١٥، أعلنت إدارة فرن بنش، والذي كان يخدم ٧٠ ألف مواطن آنذاك، حسب بيانها، توقفه عن إنتاج الخبز المدعوم اعتباراً من صباح اليوم التالي، وذلك بسبب نفاذ كمية الطحين المخصصة لمدينة بنش، والمقدمة من مجلس مدينة إدلب ومؤسسة الحبوب.

وفيما يقدم الفرن خدماته اليوم بشكل جيد، بدعم من بعض المنظمات، يرضخ لضغوط عدة منذ إنشائه، تزايدت تلك الضغوط كونه الوحيد في المدينة، ونتيجة للطلب الكبير على الخبز، نظرا لتوافد النازحين و المهجرين بشكل مستمر، فضلا عن قلة الدعم المادي، وهو ما يمكن أن يدفع الفرن في أغلب الأحيان للتوقف عن العمل.

مدير فر

ن بنش الآلي «أسعد فلاحة» استعرض لزيتون مراحل الأزمات التي مر بها الفرن قائلا: «بعد دماره بالغارات الجوية لم نتلقَ أي دعم أو مساعدة في إعادة إعماره، سوى من تجمع غوث التطوعي، الذي تكفل بكافة المصاريف والمستلزمات لإصلاحه، وباستثناء بعض الصور من قبل المنظمات التي توعدت بتقديم المساعدة، لم نتلقى أي دعم حتى الآن، بل كنا قد طلبنا في وقت سابق دعما من بعض المنظمات، دون أي ردود حتى اللحظة، ويعود ذلك لموقع المدينة والتي تعتبر من المناطق الساخنة، ولا تستطيع أي منظمة أو جهة العمل فيها، باستثناء القليل منها والتي تدعمنا بالطحين».

وتابع فلاحة: «هناك مشاكل و صعوبات أخرى واجهتنا وتواجهنا، وتؤثر على عمل الفرن ومنها، مشاكل الصيانة، وتفاوت سعر المحروقات من حين لآخر، بسبب الدولار، مما يسبب اختلافا في أسعار المواد التشغيلية».

و يحاول الفرن أن يواجه تلك الضغوط والمشاكل التي تعترض عمله، بإمكانيات بسيطة، وبغض النظر عن تلك المشاكل يعتبر وضعه جيدا، ويعمل يوميا ما عدا الخميس، كما أن الخبز متوفر في الوقت الحالي بشكل مقبول، والسبب هو انخفاض الطلب عليه في شهر رمضان، والذي من المتوقع أن يتزايد تزامنا مع انتهاء الشهر.

٨٥٠٠ ربطة إنتاج الفرن يومياً

إلى جانب بيعه الخبز في بنش، يقوم الفرن بتوزيع ١٧٥٠ ربطة بشكل مجاني على الأيتام وذوي الشهداء، في عدة بلدات وقرى منها «سرمين والنيرب وزردنا وتفتناز وشلخ وطعوم»، إضافة لبنش.

وبحسب «فلاحة» يستهلك الفرن ٩،٥ طن يوميا، أي ما يعادل ٨٥٠٠ ربطة، يتم بيعها عن طريق نقاط التوزيع في المدينة، والبالغ عددها ١١ نقطة، إضافة للبيع في الفرن ذاته، ويبلغ وزن الربطة الواحدة حوالي ١٢٥٠ غرام، وتحوي عشرة أرغفة، وبسعر ١٢٥ ليرة سورية.

ويعد خبز بنش الأفضل بالنسبة للسعر والوزن والجودة، بين جميع أفران المناطق المحررة، نتيجة لدعمه بمادة الطحين، من قبل بعض المنظمات كمنظمة الإغاثة الإنسانية التركية، التي تقوم بمنح الفرن الطحين المخصص للأيتام مجانا، إضافة لتقديم نصف كمية الطحين المستهلك مجانا للفرن، من قبل منظمة «الإحسان» للتخفيض من سعر الربطة.

المجلس المحلي.. خطوات قريبة لتفعيل فرن جديد

يتبع لمجلس بنش المحلي فرن يقع داخل المدينة، إلا أنه خارج الخدمة حاليا، لضعف الإمكانيات المادية لديه، ومع سعي المجلس المستمر لتفعيل هذا الفرن، بدأ العمل على مشروع جديد بالتعاون مع تجمع غوث التطوعي لتفعيل الفرن المذكور، ومن شأن هذه الخطوة أن تخفف الضغط، وأن توفر عناءا وجهدا على فرن بنش، إذا ما كللت بالنجاح.

وحول ذلك قال رئيس المجلس المحلي في مدينة بنش «مصطفى حاج قدور» لزيتون: «يتم حاليا توقيع عقد بين المجلس وتجمع غوث، لتشغيل الفرن الموجود لدينا، بحكم ضعف الإمكانيات المادية في المجلس».

أفران بنش الخاصة.. كلفة مرتفعة وصعوبة في تأمين المواد أوقفت عملها

تضم مدينة بنش ٣ أفران خاصة وهي»فرن السيد علي، فرن عمارة، فرن السوق»، إلا أنها جميعها توقفت عن العمل في أوائل الثورة، لصعوبة تأمين مادة الطحين والخميرة والمحروقات والصيانة ومستلزمات الأفران.

صاحب فرن عمارة الخاص «عبد الباسط الباشا» أوضح لزيتون أنه أغلق فرنه الخاص لتلك الأسباب، مبينا أنه في حال إعادة فتحه، سيرتفع سعر الخبز أضعاف ما هو عليه الآن لدى فرن بنش، ويزيد الوضع سوءا عدم وجود منظمات أو جمعيات داعمة للقطاع الخاص.

فرن بنش - زيتون

أهالي بنش: خبز المدينة الأفضل في ريف إدلب

وفيما يخدم الفرن الأهالي بشكل جيد وفقا لقدراته، أفاد المواطن "إبراهيم جمالو" وهو عامل سابق لدى أحد الأفران الخاصة في المدينة لزيتون أن نوعية الخبز ممتازة، وأنه الأول في المنطقة من نواح عدة، بينما اشتكى من الازدحام وامتناع الفرن عن بيع أكثر من ربطتين.

وتابع جمالو: "يزيد من حدة المشكلة ضعاف النفوس، الذين يشترون كميات كبيرة من الخبز لبيعها في مناطق أخرى، بهدف الربح".

في حين قال "عبد الواجد حاج صطيفي"عن الخبز لزيتون: "إنه جيد جدا والربطة الواحدة تبقى حوالي ٤ أيام بحالة مقبولة من حيث الليونة، ناهيك عن سعر الربطة المناسب جدا للمستهلكين".

واعتبر "صطيفي" أن العطلة الخاصة بالفرن، والتي تبدأ يوم الخميس وتنتهي عصر الجمعة، طويلة جدا، وتشكل ضغطا وازدحاما على الفرن يوم الأربعاء، لأنه يقوم بالخبز لثلاثة أيام دفعة واحدة، كما أن هذا الازدحام يسبب بعض المهاترات والمشاجرات على باب الفرن.

"عمر حاج قدور" مواطن آخر أكد أيضا على جودة الخبز، مستدلا بشهادة أهالي المناطق المجاورة، الذين يعتبرونه الأفضل، غير أنه انتقد إدراة الفرن لسوء تعامل العمال مع الأهالي، مما يؤدي إلى بعض المشاجرات أحيانا، واختتم كلامه بنصيحة للإدارة باستقطاب أشخاص لديهم خبرة في التعامل مع الأهالي.

يذكر أن فرن بنش استهدف من قبل طيران النظام الحربي مرات عدة أسفرت عن خروجه عن الخدمة لمرتين متتاليتين واستشهاد عدد من العمال، وأعيد افتتاحه لآخر مرة في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦.

مدير الأفران: خبز إدلب دون الوسط.. والدعم ذاتي

فريق زيتون

"في داخل مدينة إدلب هناك فرن عام واحد، تم استهدافه من قبل الطيران الحربي في ٣ شباط من العام الحالي، ما أدى إلى تضرر آلاته ودمار أجزاء كبيرة من جسم المبنى، وعطب سيارات الطحين، وهو الآن خارج الخدمة لارتفاع تكلفة إصلاحه وتجهيزه، مع غياب جهات داعمة تتبنى إعادة تأهيله".

هكذا يصف مدير مكتب الأفران في مجلس مدينة إدلب "مازن زيداني" وضع الأفران في المدينة مضيفاً: "نعمل الآن في أفران خارج المدينة تم استئجارها، تجنباً لقصفها، ودون دعم من أي منظمة، ونعتمد على دعمنا الذاتي من مردود الأفران، والتي لا تغطي سوى نسبة ضعيفة من احتياجات الأهالي من الخبز، وذلك بسبب التكلفة العالية ١٠٠٠ ليتر مازوت يومياً لكل فرن".

وأوضح "زيداني" أن هذه الأفران تعمل ٦ ساعات يومياً، وينحصر التوزيع في مراكز معتمدة، ويبلغ عددها في مدينة إدلب ٢٣ مركزاً موزعاً على مختلف أحياء المدينة.

وتعاني أفران إدلب صعوبة في العمل أكثر من غيرها في باقي المناطق، حيث تعتبر مدينة إدلب الأكثر استهلاكاً لمادة الخبز.

مدير الأفران العامة في إدلب "صبحي مرديخي" قال لزيتون: "إن وضع الأفران حالياً في مدينة إدلب تحت الوسط، والسبب هو عدم توفر الدعم من أي جهة كانت، في حين تتلقى كافة الأفران في المناطق المحيطة بالمدينة الدعم، ما يخلق تفاوتاً في سعر ربطة الخبز بين مدينة إدلب وريفها"، مؤكداً أنه منذ تحرير مدينة إدلب إلى الآن لم تتلقَ أفرانها أي دعم.

وأضاف "مرديخي": "إن أبرز المشاكل التي تواجهنا هي ضعف الإمكانيات، فدعم الأفران ذاتي، وكادرها كبير، ويضم الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين وأبناء الشهداء وغيرهم، والخطة التي نعمل عليها في توفير تأمين الذاتية هي زيادة سعر ربطة الخبز، بشكل يتضمن توفير كافة الأجور التشغيلية من طحين وخميرة وأكياس وديزل وصيانة وأجور عمال".

عدد الأفران والإشراف

ويبلغ عدد الأفران في مدينة إدلب ٨ أفران، بينها ٦ أفران خاصة صغيرة، ويبلغ عدد كادر هذه الأفران ١٣٠ عاملاً، لا يتجاوز أجر العامل منهم الـ ١٠٠ دولار أمريكي، كما يبلغ إنتاج الفرن الرئيسي ٥ طن يومياً"، بحسب "مرديخي".

وعن أسعار المواد التشغيلية قال "مرديخي": "يتم تأمين المواد التشغيلية عن طريق السوق المحلي، ويتراوح سعر طن الطحين الواحد ما بين ٢٤٠- ٢٥٠ دولار أمريكي، وسعر كرتونة الخميرة بوزن ١٠ كيلو غرام ما بين ٢١- ٢٢،٥ دولار، ويبلغ سعر طن الأكياس ١٦٠ دولار، وسعر طن الملح ٤ آلاف ليرة سورية، ليكون سعر ربطة الخبز ١٥٠ ليرة سورية، بوزن ٨٥٠ غرام، والتي تحتوي على ٨ أرغفة، وتنتج أفران إدلب، ما بين ١٣- ١٨ طن من الطحين يومياً".

وعن آلية الإشراف على الأفران الخاصة قال "مرديخي": "تشرف إدارة الأفران العامة على الأفران الخاصة من خلال تحديد سعر ربطة الخبز فقط ".

وطالب مدير الأفران العامة المنظمات الداعمة إعادة النظر في دعم أفران مدينة إدلب، ودعم تأهيل الفرن الكبير المدمر، كما طالب بالعدالة والمساواة في دعم جميع الأفران، ليتساوى سعر الربطة ما بين المدينة والريف المدعوم.

الأفران الخاصة والأسعار

"علي باشا" مدير أحد الأفران الخاصة في إدلب قال لزيتون: "بعد دخول الهدنة حيز التنفيذ، ازداد عدد السكان في المدينة، مما شكل زيادةً على طلب مادة الخبز، أما بالنسبة لمواد التشغيل، فيتم تأمين جميعها عن طريق السوق الحرة".

واتفق تصريح "علي باشا" مع "مرديخي" من ناحية أسعار المواد التشغيلية، فيما كان الاختلاف في سعر ربطة الخبز وأجور العمال وكمية العجين اليومية حيث قال "علي باشا": "يبلغ سعر ربطة الخبز ٢٠٠ ليرة سورية، ووزنها ١٠٥٠غرام، وعدد أرغفتها ١٣ رغيف، وكمية العجين ٥ طن يومياً، وأجر العامل ٥٠٠ ليرة سورية على كل ١ طن، وعدد كادر الفرن لدينا ١٥ عامل، يعملون بشكل يومي على مدار أيام الأسبوع".

وأضاف "باشا": "نسعى دائما لأن يكون لدينا مخزون احتياطي لضمان استمرار عمل الفرن في حال انقطعت أي مادة منها في السابق".

"ويبدي "مصطفى حجازي" أحد أهالي المدينة استياءه من وضع الأفران في إدلب، واصفاً إياه بغير المقبول، منوهاً إلى معاناة الأهالي من ارتفاع أسعار الخبز وتفاوت سعرها بين الأفران العامة والخاصة، فضلاً عن رداءة الجودة، وغياب الرقابة على عمل الأفران.

خبز سراقب.. تحسن في الجودة ووفرة في الكمية

الفرن الحديث في سراقب - زيتون

غسان شعبان

أفضل من السابق

مدير الأفران في المجلس المحلي في سراقب "محمود جرود" قال لزيتون: "عانت مدينة سراقب في الأشهر الأربعة الماضية من قلة مادتي الطحين والخميرة، نتيجة توقف الدعم، بالإضافة إلى غلاء المازوت، كان يتم توفير مادة الطحين خلالها من الأسواق المحلية في معظم الأحيان، ما أثر على جودة الخبز وحجم الرغيف وسعر الربطة، حيث وصل سعر الربطة إلى ١٨٠ ليرة سورية، وبوزن ٩٠٠ غرام".

وأضاف "جرود": "منذ بداية الشهر الحالي، تم تجاوز المشكلة، وأصبح وضع الخبز جيداً، وذلك بعد توقيع عقد مع منظمة الإحسان للإغاثة والتنمية، يقضي بتقديم دعم نصف كمية الدقيق و٥ كغ من مادة الخميرة لكل طن طحين، ولمدة ستة أشهر، ما انعكس بشكل ايجابي على سعر ربطة الخبز وجودته وكمية إنتاجه اليومي الذي بات يغطي حاجة المدينة".

"محمد قعدوني" أحد أهالي مدينة سراقب قال لزيتون: "إن جودة الخبز أصبحت أفضل من السابق، كما تحسن السعر وأصبح مناسباً، بعد تخفيضه بحوالي ٦٠ ليرة سورية بعد الارتفاع الماضي، وأصبحت أخذ الكمية الكافية لعائلتي بينما سابقاً كنت أعتمد على شراء المزيد من ربطات الخبز من السوق وبأسعار مرتفعة لعدم كفايتي".

كميات الإنتاج ونقاط التوزيع وسعر الربطة

يعمل الفرن الحديث التابع للمجلس المحلي بخطي إنتاجيين، تبلغ طاقتهما الإنتاجية ٨ طن أي بمعدل ٧٥٠٠ ربطة يومياً، ويبلغ سعر الربطة ١٢٥ ليرة سورية، بوزن ١،٢ كيلوغرام، وعشر أرغفة في الربطة، ويتراوح معدل الدوام ما بين ١٠ إلى ١٢ ساعة يومياً، ويوجد ٦٥ معتمداً، موزعين جغرافياً على كامل المدينة والمزارع المحيطة بها، بحسب "الجرود".

وأضاف: "إن هناك خطة لتوزيع الخبز بواسطة سيارتين للمعتمدين تجنباً لتكديس الربطات، والحفاظ على جودته، كما تم إلغاء تحديد المخصصات السابقة، والتي تحدد لكل بطاقة عائلية ربطة خبز واحدة، وبات بإمكان المواطن أن يأخذ الكمية التي يحتاجها".

مدير فرن الوصال الخاص في سراقب "مأمون باريش" تحدث لزيتون عن القدرة الإنتاجية للفرن ومدى المنافسة بين الأفران الخاصة والعامة بقوله: "بدأنا بالعمل منذ السنة الثانية للثورة، نقوم بشراء الطحين من المطاحن أو التجار، حيث يبلغ سعر الكيس الواحد ٧٤٠٠ ليرة سورية، ويتراوح وزن الربطة ما بين ٩٠٠ غرام إلى ١ كيلوغرام، بعدد ١٠ أرغفة، وجودة ممتازة، وبحجم متوسط، ويبلغ سعر الربطة ٢٠٠ ليرة سورية، ونتيجة لانتشار الأفران الخاصة في مناطق الريف، وأفران المجلس المحلي في سراقب، فإن كمية إنتاجنا تقلصت إلى ٧٠٠ ربطة يومياً، بينما وصل إنتاجنا اليومي سابقاً إلى حوالي ٥٠٠٠ ربطة، كما بلغت ساعات العمل لدينا ١٢ ساعة".

وأضاف: " لنا معتمدين ضمن مناطق الريف مثل معردبسة، مرديخ، كفرعميم، آفس وبلدات أخرى، كما نسوق الإنتاج اليوم لبعض المطاعم في سراقب أو للأهالي الذين لم يسجلوا بطاقاتهم العائلية عند المجلس المحلي، الفرق بيننا وبين أفران المجلس، أننا لا نتلقى أي دعم بعكس أفران المجلس المحلي، التي تتلقى دعماً من قبل المنظمات، وهذا سبب اختلاف الأسعار ونوعية الجودة بيننا وبينهم".

واستبعد رئيس المجلس المحلي وجود تعاون أو علاقة مع الأفران الخاصة، نظراً لاستقلاليتها في الحصول على المواد الخاصة لإنتاج مادة الخبز، وتأمينها من عدة مصادر ضمن الأسواق الحرة، وهو ما يعني عدم وجود سعر موحد لربطة الخبز ضمن المدينة.

"سامر خليل" أحد الأهالي قال لزيتون: "جودة الخبز تحسنت عن السابق والسعر بات مقبولاً، كما أصبحت الكميات متوفرة، ولكن رفض إدارة الفرن بيع الخبز للمواطنين من الأفران بشكل مباشر، خارج أوقات التوزيع، يبقى مشكلةً تواجه الأهالي، وهو ما نتمنى أن يتم حله، لأننا أحيانا نحتاج للخبز قبل توزيع الكميات المحددة للمعتمدين".

بدأ العمل بالأفران التابعة للمجلس المحلي في سراقب بداية عام 2015 بعد القصف الذي تعرض له الفرن الآلي وخروجه عن الخدمة، وكان للمجلس المحلي فرنين في المدينة، الفرن الشرقي والفرن الجديد، إلى أن تم في مطلع العام الحالي نقل الفرن الشرقي وضمه للفرن الحديث، ليصبح فرن واحد بخطين، بالإضافة إلى تواجد فرن آخر للقطاع الخاص.

ويرى رئيس المجلس المحلي في المدينة "إبراهيم باريش" أن عمل الأفران في المدينة أصبح جيداً وأفضل مما كان عليه سابقاً، وذلك بتوفير كميات كافية من الخبز تسد حاجة المواطنين، مشيراً إلى أن المجلس يعمل على تقديم الدعم للأفران حسب الإمكانيات المتوفرة.

ويؤكد "أحمد جعبور" من أهالي المدينة، على تحسن وضع الخبز عما كان عليه، لكنه يحتاج إلى رعاية في نقله من قبل المعتمدين وعدم تكديسه، الأمر الذي يفقده الكثير من جودته، والجيد في نظر "جعبور" أنه صار بإمكان العائلة أن تأخذ حاجتها من الخبز.

الجدير بالذكر أن الأفران في محافظة إدلب بشكل عام ليس لها إدارة موحدة، ويتبع كل فرن لإدارة منفصلة عن الأخرى، وبدعم من جهات مختلفة، ما يفرض تفاوت في أسعار الخبز بين البلدات والمدن، بالإضافة إلى اختلاف الجودة باختلاف الدعم.

في كفرنبل 8 أفران ولا دور للمجلس المحلي فيها

قبل اندلاع الثورة، لم يكن في مدينة كفرنبل سوى فرن وحيد، هو الفرن الكبير، الذي كان يخدم مدينة كفرنبل بالكامل بالإضافة لبعض المدن والبلدات المجاورة، وبعد تحرير المدينة تعرض الفرن للقصف عدة مرات، ما أدى لخروجه عن الخدمة أكثر من مرة.

محمد أبو الجود

ومع زيادة عدد النازحين في المدينة، وعودة جزء كبير من أبنائها إليها، ممن كانوا يقطنون في باقي المدن، بالإضافة لتوقف النظام عن دعم الفرن بمادة الطحين، أدى إلى أزمة في توفر مادة الخبز وصعوبة في الحصول عليه، واضطرار الأهالي للانتظار عدة ساعات أمام بوابة الفرن لتحصيل نصف احتياجاتهم.

ونتيجة للحاجة قامت المنظمات والجمعيات بإنشاء عدد من الأفران، فضلاً عن قيام بعض المستثمرين بإنشاء أفران خاصة أخرى، كمشاريع ربحية، ما غطى حاجة الأهالي في مدينة كفرنبل والقرى المحيطة، ولكن بأسعار وجودة متفاوتة ومختلفة.

ويوجد في مدينة كفرنبل حالياً ٨ أفران ما بين الفرن الكبير والأفران التابعة للجمعيات والأفران الخاصة، ولا يتبع أيٌ منها للمجلس المحلي في المدينة.

وتعتمد معظم هذه الأفران في تأمين مادة الطحين على المنظمات الإنسانية، في حين تقوم الأفران الغير مدعومة بشراء مادة الطحين من السوق المحلية، وتعمل معظم هذه الأفران بخط إنتاج واحد.

وعبر "إبراهيم السويد" من أهالي مدينة كفرنبل عن توفر الخبز وكثرة الأفران في المدينة لزيتون بقوله: "في السابق كنا ننتظر ساعات وفي طوابير أمام الفرن للحصول على الخبز، ولم نكن نحصل على ما يكفينا منه، أما اليوم فيوجد في كل حارة فرن تقريباً، ونحصل على ما نريد بكل سهولة".

أفران الهدى

مدير الأفران في جمعية الهدى العاملة في مدينة كفرنبل "بكور البكور" قال لزيتون: "تشرف جمعية الهدى الخيرية، بصفة منفذ، على ثلاثة أفران في مدينة كفرنبل، وهي الفرن الرئيسي "الهدى الغربي"، وهو مدعوم بشكل كامل بمادة الطحين من قبل "الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية"، إذ تم توقيع عقد بين إدارة الفرن والمنظمة، يقضي بتغطية الفرن لمدة ستة أشهر".

ويصل إنتاج الفرن الرئيسي إلى ٤٥٠٠ ربطة يومياً بوزن ١ كيلو غرام، تحتوي على ١٠ أرغفة، وتوزع بسعر ٧٥ ليرة سورية، على مدينة كفرنبل وقرى "المعصرة والبريج والجدار"، بحسب "البكور".

أما الفرن الثاني "التآخي" وهو مدعوم جزئياً، إذ يحصل على بعض الدعم من عدة منظمات وهيئات إغاثية بشكل متقطع، وينتج ٤ آلاف ربطة يومياً، تحتوي على ١٨ رغيف، بسعر ٢٠٠ ليرة سورية، فيما تم تضمين الفرن الثالث لأحد المستثمرين.

وقال «البكور" أن مدينة كفرنبل تشهد فائضاً كبيراً في مادة الخبز، نتيجة لكثرة الأفران فيها، مما اضطر الجمعية إلى تخفيض الإنتاج في شهر رمضان، بسبب انخفاض الطلب، والعمل بوردية مسائية فقط.

وبيّن "البكور" أن انقطاع مادة المازوت لفترات طويلة أحياناً، يعد أكبر مشكلة تواجه قطاع الأفران، والتي تؤدي أحياناً إلى رفع سعر ربطة الخبز، يليها مشكلة الأعطال الفنية التي تصيب الآلات، والتي يزيد من حدتها قلة الفنيين وعدم توفر قطع التبديل بشكل دائم.

الفرن الكبير

يعتبر الفرن الكبير في مدينة كفرنبل من أقدم الأفران في الشمال السوري، وبعد أن كان الفرن يشهد في السابق طوابيراً من الأهالي للحصول على الخبز، تحول في الآونة الأخيرة إلى مكان شبه مهجور، وذلك بسبب انتشار الأفران المنافسة له، وجودة إنتاجها.

رئيس المجلس المحلي في مدينة كفرنبل "أحمد الحسني" أوضح لزيتون بأن الفرن الكبير في مدينة كفرنبل يعمل تحت إشراف الإدارة المدنية للخدمات، وينتج ٢٤٠ طن من الخبز شهرياً، تُوزع على البلدات المجاورة التي لا يوجد فيها أفران، بسعر ١٢٥ ليرة سورية، وبوزن ١،٢ كيلو غرام.

ويشكو "أبو محمد" أحد الأهالي من ارتفاع سعر ربطة الخبز، حيث تحتاج عائلته المكونة من ٤ أشخاص لنحو ٤٠٠ ليرة سورية ثمناً للخبز، بالإضافة إلى عدم نضج الخبز في بعض الأحيان، وسماكته وسمارٍ لونه وقلة جودته، مرجعاً السبب في ذلك إلى غياب الرقابة، مطالباً بإيجاد آلية لتنظيم عمل الأفران والإشراف عليها، ووضع معايير للجودة، ومراقبة الأسعار وتوحيدها

الأفران الخاصة

يرى "حميد" وهو مدير أحد الأفران الخاصة في كفرنبل أن من الظلم وعدم الإنصاف لعمل الأفران الخاصة، عدم تحديد سعر واحد لجميع الأفران، حيث أن الأفران المدعومة من قبل المنظمات، يمكن لها تخفيض الأسعار إلى أي حد تريده، لأن الطحين يأتيها بالمجان، بعكس الأفران الخاصة التي تشتري الطحين من أفضل الأنواع وبأسعار مرتفعة، مما يؤثر على بيع الأفران الخاصة بشكل سلبي، موضحاً أن التفاوت في سعر الربطة بين فرن وآخر كبير جداً ، إذ يتراوح سعر الربطة ما بين ٥٠ ليرة سورية في بعض الأفران، و٢٠٠ ليرة سورية في أفران أخرى، ومن وزن ١ كيلو غرام وحتى ١،٥ كيلو غرام.

دور المجلس المحلي

لا يملك المجلس المحلي في مدينة كفرنبل، أي دور إشرافي أو رقابي، على عمل الأفران في المدينة، على الرغم من كثرتها، كما لا يمتلك آلية لمراقبتها، إلا أن المجلس تمكن في بداية أيار الماضي بالتعاون مع منظمة اتحاد المكاتب الثورية، العاملة بريف ادلب الجنوبي، من توقيع اتفاقية تفاهم لتوريد ٣٠ طن شهرياً من مادة الطحين، يكون المجلس مسؤولاً عن هذا الطحين وبيعه، بحسب "الحسني".

وعن ذلك تحدث رئيس المجلس المحلي "أحمد الحسني" لزيتون قائلاً: "بعد توقيع المذكرة تم إعلان مناقصة لاختيار أحد الأفران العاملة في المدينة، والتعاقد معه لإنتاج الخبز، مقابل بدل إيجار، ليتم صرف مردود المشروع على الخدمات كالصرف الصحي والنظافة وغيرها، ورست المناقصة على فرن الروضة الخاص، والذي قام بإنتاج ٨٠٠ ربطة يومياً، بوزن واحد كيلو غرام، وبسعر ٥٠ ليرة سورية، تُوزع عبر ٩ مراكز بيع معتمدة من قبل المجلس المحلي".

خبز المعرة بصحة جيدة.. والتحدي هو الأسعار

أدى الدمار الكبير الذي لحق بمعدات الفرن الآلي في مدينة معرة النعمان، إلى أزمة خانقة، عانتها المدينة وريفها، بدأت عام ٢٠١٣ واستمرت لأكثر من عامين، لتعود المدينة اليوم إلى طبيعتها، بعدما أضحت مادة الخبز متوفرة للأهالي وبأسعار رمزية.
تعتمد مدينة معرة النعمان وريفها على الفرن الآلي الكبير في المدينة، والذي يتميز بخطوطه الثلاثة ذات القدرة الإنتاجية الكبيرة، لسد حاجة الأهالي الذين بلغ عددهم ١٢٥ ألف نسمة.
في عام ٢٠١٣ تعرض الفرن لعدة غارات جوية، وتم تدمير جزء كبير منه، إضافة لدمار كامل معداته الداخلية، ما أدى لخروجه عن الخدمة وتوقفه لفترة طويلة عن العمل.

وعد البلخي

الأفران الخاصة.. حل إسعافي

بعد توقف الفرن الآلي في المعرة، انتشرت الأفران الخاصة كحل إسعافي لمشكلة الخبز في المدينة، حيث قام عدد من الأهالي بافتتاح أفران خاصة كمشاريع ربحية، وصل عددها إلى خمسة أفران، وقدرتها الإنتاجية إلى ٢٥٠٠ ربطة خبز يومياً.

وشكّل تأمين الطحين والمازوت وانقطاع الكهرباء عن المدينة، صعوبات كبيرة أمام عمل هذه الأفران، قابلها أصحاب الأفران برفع سعر ربطة الخبز وإنقاص وزنها، مما جعل من هذه الأفران حلاً سلبياً بالنسبة للأهالي.

مدير فرن السنابل الخاص "محمد قبلاوي" تحدث لزيتون عن وضع الأفران الخاصة قائلاً: "تعد الأفران الخاصة مشاريع ربحية وخدمية في آن واحد، وتعمل هذه الأفران بشكل مستقل دون أي تعاون أو تنسيق مع المجلس المحلي في معرة النعمان، ويقع على عاتقنا تأمين كافة المستلزمات من خلال تجار ومستوردين من تركيا لمادتي الطحين والخميرة، إضافةً للمحروقات، ونواجه الكثير من الصعوبات في ذلك".
وعن وضع الخبز قال "قبلاوي": "الخبز اليوم جيد إلى حدّ ما، ومتوفر إلى حد كبير، وذلك بسبب كثرة عدد الأفران في المدينة".

الكهرباء والإصلاح التدريجي للفرن الآلي.. الحل الوحيد

بعد أن انعكس الحل الإسعافي الذي تم اللجوء إليه لحل مشكلة الخبز مؤقتاً سلباً على الأهالي، قام المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان بحل المشكلة تدريجياً وعلى مراحل، حيث عمل بداية الأمر على إصلاح خط واحد من خطوط الإنتاج في الفرن، إلا أنه لم يفِ بالغرض، فما كان من المجلس إلا أن قام بإصلاح خطي الإنتاج المتبقيين في وقت لاحق.
وأفاد مسؤول الأفران في المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان "طه الحسون" لزيتون، بأن المجلس المحلي تمكن في نهاية عام ٢٠١٥، بدعم من منظمة تمكين من إصلاح خط واحد من خطوط الإنتاج في الفرن الآلي في المدينة، بقدرة إنتاجية بلغت ٢٥٠٠ ربطة يومياً، إلا أن المشكلة لم تُحل إلا جزئياً، ولم تغطي سوى نسبة ٣٠٪ من حاجة المدينة، ما دفعه للبحث عن حلول إضافية، تمثلت بتأمين كلفة إصلاح الخطين المتبقيين في الفرن، إلى جانب تأمين كلفة تشغيل الفرن لمدة أسبوعين، وذلك بدعم من منظمة "كومينكس"، على أن يتم إنجاز العمل خلال ٣ أشهر، إلا أن تواصل القصف على المدينة أدى لتأخر العمل ٦ أشهر.

وأوضح مدير الفرن الآلي في معرة النعمان "محمد سعيد البكور" في حديث لزيتون، أن الدعم المقدم من منظمة "كومينكس" تضمن: شراء عجّانة كاملة، وسير بلاستيك، ومولدة ١٢٥ ك ف أ، وشراء تجهيز كامل مع السلندرات، وحصر النقش، وجنزير لبيت النار، بالإضافة لإصلاح روافع العجين والتمويع والقطاعات مع الفتحات، وتركيب الهزازات، فضلاً عن كلفة تشغيلية للبدء بالعمل، تكونت من ٤٠ طن من الطحين، و ٢ طن من الملح، و ٢٥ كرتونة من الخميرة، و ٧ آلاف ليتر من المازوت، على أن تكون هذه الكلفة بمثابة رأسمال يساعد في استمرارية العمل، بينما يتم دفع رواتب العمال من أرباح الفرن.
وقال "البكور": "إن الخطوط الإنتاجية الثلاثة عملت خلال هذه الفترة بقدرة إنتاجية بلغت ٥ طن، أي ما يعادل ٢٥٠٠ ربطة يومياً للخط الواحد، ما مجموعه ٧٥٠٠ ربطة يومياً لكامل الفرن، توزع على ٥٠ مركزاً، وذلك بسعر ٢٠٠ ليرة سورية للربطة الواحدة".

من جانبه، شدّد رئيس المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان "بلال الذكرة"، على أهمية التركيز على تأمين التيار الكهربائي عبر الخط الإنساني للفرن، والذي يشكل العائق الأكبر أمام تخفيض سعر ربطة الخبز، مبيّناً أن الآلات تعمل حالياً على طاقة المولدات، والتي يتم تشغيلها لمدة ١٠ ساعات يومياً، حيث يحتاج كل ١ كيس من الطحين إلى ٦ ليتر من المازوت، وهو ما يشكل تحدياً في إنتاج رغيف الخبز.

دور المجلس والمشاريع الحالية

يتمثل دور المجلس بحسب "الذكرة" بتأمين الدعم للفرن، والتواصل مع المنظمات الخارجية والداخلية، إضافة لمراقبة عمليات البيع والشراء وآلية التوزيع وجودة الخبز.

أما بالنسبة للمشاريع التي تم تأمينها من خلال التواصل مع المنظمات، فأوضح مسؤول الأفران في المجلس المحلي، أن المجلس تمكن في بداية آذار الماضي، من تأمين منحة تشغيلية للفرن الآلي بقيمة /١١٠/ ألف دولار أمريكي، مقدمة من برنامج bllc، على أن يتم دفع المبلغ خلال ٧٠ يوماً، إلا أن المجلس استلم حتى الآن ٣ دفعات ولا يزال بانتظار الدفعتين الجديدتين.

أفران معرة النعمان - زيتون

وقال "البكور": "إن قيمة المنحة تستثمر كرأس مال للفرن وليس كمنحة، وتشرف المنظمة على منحتها المقدمة، حيث تتلقى التقارير الدورية عن آلية الإنتاج وكميات التوزيع، وفواتير الشراء والاطلاع على العمل".

وقدمت منظمة اتحاد المكاتب الثورية في شهر رمضان الماضي، منحة للفرن الآلي عن طريق المجلس المحلي، تتضمن تقديم ٢٠٠ كيس من الطحين، إضافة لأكياس نايلون بدعم من دولة قطر، ليتم بيع ربطة الخبز بمبلغ ٥٠ ليرة سورية فقط، على أن تحتوي ١٦ رغيف وتزن ١,٦ كيلو غرام، بحسب رئيس المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان.

رأي الأهالي

"يحيى الصبوح" أحد أهالي المعرة قال لزيتون: "يعتبر خبز الفرن الآلي في مدينة معرة النعمان اليوم، من أفضل أنواع الخبز في المنطقة، على عكس ما كان عليه في الشتاء، حيث لم يكن يستوفي الشروط المطلوبة حينها".

وأرجع مدير الفرن الآلي السبب في رداءة الخبز في الشتاء الماضي، إلى الأضرار المتواجدة في بناء الفرن، نتيجة القصف المتكرر، حيث يوجد في سقفه العديد من التصدعات والفتحات، الأمر الذي تسبب في عدم تأمين الجو المناسب لتخمير العجين".

"عبد الخالق دحروج" أحد الباعة الجوالين للخبز في مدينة المعرة قال: "إن نوعية الخبز في مدينة معرة النعمان جيدة بشكل عام، سواء أكانت من الفرن الآلي التابع للمجلس المحلي، أو من الأفران الخاصة، وخاصة في شهر رمضان، حيث بيعت الربطة في المراكز بمبلغ ٥٠ ليرة سورية فقط، وهذا ما خفف عبئاً كبيراً عن الأهالي، ونتمنى المحافظة على هذا السعر".

847 مدرسة تابعة للنظام من أصل 1125 في إدلب

التعليم في إدلب - زيتون

يحيى السلوم

تعرضت مدارس مدينة إدلب في بداية تشرين الثاني من العام الماضي لقصفٍ جويّ غير مسبوق، ما أوقع العديد من المجازر وتضرر الكثير من المدارس جزئياً أو كلياً، بالإضافة إلى ضعف المهنية لدى المعلمين، ما أدى لتعثر عجلة التعليم في مدارس المحافظة بشكل عام ومدارس مدينة إدلب بشكل خاص، وفق ما صرح به "مصطفى حاج علي" مدير المكتب الإعلامي في مديرية التربية الحرة في إدلب لجريدة زيتون.

وقال مدير التربية والتعليم الحرة في إدلب "ياسين ياسين": "إن ضعف الإمكانيات لدى مديرية التربية هو أول سبب من أسباب مشكلة التعليم، فعلى مستوى المحافظة نحن بحاجة إلى "١٥٠٠٠" موظف لسد جميع الشواغر في مختلف المدارس، بينما في الواقع لا يوجد لدينا سوى "٤٠٠٠" موظف، والمشكلة الثانية هي نقص عناصر البيئة التعليمية من مدارس وصفوف ومستلزمات، حيث يوجد أكثر من "٣٧٥" مدرسة خارج الخدمة، ما يشكل أزمة في أعداد الطلاب داخل الصفوف، ويفرض العمل بدوامين صباحي ومسائي، فضلاً عن النقص الكبير في الكتب والمقاعد، ووسائل التدفئة".

وفي استبيان أجرته زيتون بخصوص الوضع التعليمي في مدينة إدلب، قال فيه ٤٤،٨٪ من الأهالي أن مستوى القطاع التعليمي لا يتجاوز الوسط، بينما رأى ٢٨،٣٪ أنه ضعيف، في حين قال ٢٧،٦٪ أنه جيد، علق مدير التربية بالقول: "إن الاستبيان إلى حد ما منطقي، ويعبر عن رأي شريحة معينة، ولكن بالمجمل لا يوجد أي مشكلة في الأرقام أو النسب المعطاة".

إشكالية مدارس النظام والحرة

يؤكد مدير التربية أن لا وجود لأي ارتباط ما بين تربيتي النظام والحرة، وأن عدد المدارس التابعة لتربية النظام يبلغ "٨٤٧" مدرسة، من أصل "١١٢٥" مدرسة في المحافظة ككل، أما بالنسبة للمعلمين فغالبيتهم يتقاضون أجورهم من تربية النظام، فيما يتقاضى جزء آخر رواتبهم من التربية الحرة، ويبقى وضع المعلمين المفصولين من قبل تربية النظام تحت الدراسة والبحث مع بعض الجهات المانحة.

وعن تعداد المدارس والمعلمين والطلاب في إدلب قال مدير المجمع التربوي في مدينة إدلب "محمد عثمان" لزيتون: "يوجد أكثر من٤٠٠ موقع تعليمي في مدينة إدلب، تقدم المديرية الدعم لـ ٧ مواقع فقط، ويتجاوز عدد الطلاب في هذه المواقع حوالي ٢٠ ألف طالب وطالبة، أما عدد المعلمين فيبلغ ١١٠٠ معلم، منهم ٣٠٠ معلم يتقاضون رواتبهم من تربية النظام، ويتوزع البقية بين من يتقاضون رواتبهم من المنظمات، وبين معلمين متطوعين دون أجر، نحاول كجهات معنية تأمين ولو مردود بسيط لهم.

"عبود عثمان" مدير متطوع في مدرسة "عبد الكريم لاذقاني" بمدينة إدلب تحدث لزيتون عن الصعوبات التي تواجه المعلمين المتطوعين بقوله: "هناك صعوبات من ناحية التعيينات، ومن ناحية الرواتب، فدخل المعلمين المتطوعين قليل جداً، ويعتمد أغلبهم على مصادر دخل أخرى، فأنا مثلاً أعتمد في تأمين دخلي على بسطة بنزين، وأكثر من ٧٠٪ من المتطوعين يفعلون الشيء ذاته، ولكن هدفنا الأول كمتطوعين هو استمرار عملية التعليم".

وأضاف مدير المدرسة: "بعد تحرير مدينة إدلب قرر بعض الزملاء البقاء مع مديرية تربية النظام، رغم المعاناة والخوف وما يتعرضون له من ابتزاز وسرقة وخطر الاعتقال والتهديد بالفصل، وتجد الهمّ والحزن بادٍ على

وجوههم كل شهر مع اقتراب موعد صدور رواتبهم".

وهو ما أكده أيضاً "بكري سليمان" أحد المعلمين المفصولين من قبل تربية النظام ومعلم في مدرسة تابعة للتربية الحرة قال لزيتون: "بعد فصلنا من قبل تربية النظام لجأنا إلى العمل الطوعي قانعين بأجور رمزية ومتواضعة، بهدف تأهيل وتعليم جيل جديد، ونحن مستعدون للتعاون مع أي جهة كانت من أجل إنجاح العملية التعليمية واستمرارها".

"سامر ليلى" أحد أهالي مدينة إدلب قال لزيتون: "من أهم المشاكل التي تواجه التعليم في الوقت الحالي، هو ظهور جيل من المعلمين الجدد، بعضهم من دخل في سلك التعليم عن طريق شهادة مزورة، وهي التي كثرت في الفترة السابقة، ومحاولتهم التسلق على السلم الإداري، متجاوزين أقدمية وخبرة المعلمين المخضرمين، حتى ولو كانوا تابعين للنظام، ومن الضروري عدم تسييس العملية التعليمية وإبعادها عن التجاذبات والصراعات الحالية".

مدير المجمع التربوي في مدينة إدلب أفاد بأن المجمع تأسس بعد تشكيل مديرية التربية الحرة في إدلب إبان تحرير مدينة إدلب في آذار ٢٠١٥، عمل خلالها بعض النشطاء التربويين في المدينة على حفظ السجلات والوثائق في مدارسها، كما قاموا بإنشاء المكتب التربوي بهدف الحفاظ على هذه المدارس وإعادة تفعيلها، وإكمال الفصل الدراسي وتعويض الطلاب عما فاتهم، وتعرضوا خلالها لتحديات كبيرة بسبب القصف وضعف الإمكانيات، ما أدى إلى عدم إقبال الطلاب في الفترة الأولى.
قام المكتب التربوي بحملات توعية للأهالي، هدفها المحافظة على عملية التعليم واستمرارها، وكيفية التعامل وأخذ الحيطة والحذر، من خلال ورشات تدريبية عن كيفية التصرف أثناء القصف، بالإضافة إلى إيجاد أقبية في بعض المدارس تم تجهيزها بإمكانيات بسيطة للحفاظ على حياة الطلاب من الغارات المتكررة، بحسب مدير المجمع.

وعن الأهداف والخطط التي تعمل عليها المديرية قال مدير التربية: إن أهم أهدافنا هو رفع المستوى التعليمي، كما نقوم بإجراءات منها تأمين احتياجات البيئة التعليمية، ومن أهمها نقص الكادر التعليمي وإخضاع الموجهين إلى دورات دعم نفسي، كما نقوم بتأهيل "١٢٠" موجهاً جديداً، من خلال دورات يقوم بها مدربون في "برنامج إدارة لتطوير أداء الموجهين".

لا اعتراف بشهادات التربية الحرة

على الرغم من أن المناهج المعتمدة في مدارس التربية الحرة هي مناهج تربية النظام ذاتها، مع تعديلات بسيطة، إلا أن شهادة التربية الحرة لم تتمتع حتى الآن باعتراف دولي.
أوضح مدير المجمع التربوي أن هناك اعتراف من قبل بعض الجهات والجامعات، كجامعة مدينة ادلب وبعض جامعات تركيا، وأن المديرية تسعى لكسب اعتراف عالمي بشهاداتها، من خلال مراعاة الشروط والإجراءات العالمية في نظام الامتحانات، لكي يتم الكشف عنها وإرسال تقارير للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للإطلاع على واقع التعليم لكي يتم معادلة الشهادة.
يخالف "عمر الخطيب"أحد أهالي مدينة إدلب ما قاله مدير المجمع التربوي، مؤكداً أن هناك ظواهر سلبية واضحة في قطاع التعليم، كعدم مبالاة الكثير من الطلاب بالتعليم، وهروبهم من المدارس، وتغيبهم، واعتمادهم على الغش والنقل وسيلة للنجاح، وتهاون المراقبين في الامتحانات، كل ذلك أثر بشكل كبير على العملية التعليمية بشكل عام، معتبراً أن الحل هو في إلزام الطلاب بالدوام الرسمي، ومعاقبة المخالفين، ووضع آلية مراقبة صارمة أثناء الامتحانات.
فيما رأى المواطن "أحمد حجازي" أحد الأهالي أن الكثير من الطلاب استغنى عن التعليم في الداخل المحرر، وآثر التعليم في مناطق النظام أو خارج سورية، وذلك لعدم وجود اعتراف رسمي دولي بشهادات التعليم الحرة، وعدم وضوح مستقبل التعليم في ظل الحرب السورية.
وبحسب مديرية التربية الحرة يوجد بمحافظة إدلب ١١٢٥ مدرسة عاملة، من أصل ١٤٥٠٠ مدرسة، تقوم المديرية بدفع رواتب ٤ آلاف موظف ما بين معلمين وكوادر إدارية وموجهين، منهم أكثر من ٤٠٠ مدير ومعاون مدير، و ٣٣٠٠ معلم، والباقي كوادر إدارية وموجهين موزعين ما بين المديرية والمجمعات التربوية الثمانية، والموزعة في كل من " إدلب وأريحا وكفرنبل وخان شيخون و جسر الشغور ومعرة النعمان وحارم وأطمة".

طلاب بنش التعليم فاشل ويتطلب إعادة تأهيل وانضباط

قتيبة العمور

الوضع التعليمي في بنش بحالة صعبة.. والأسباب

مدير مكتب التربية في مدينة بنش "محمد مزنوق" قال لزيتون:
"الوضع التعليمي في مدارس مدينة بنش بشكلٍ عام بحالة صعبة جداً، وذلك بسبب ما تعرضت له المدارس من قصف للطيران و المدفعية، وبسبب المعارك التي دارت على تخوم مدينة بنش، إضافة لانقسام المعلمين والمدارس ما بين مديرية تربية النظام، والتبعية لمديرية التربية الحرة، إذ تتبع الفئة الأكبر من معلمي مدينة بنش لمديرية التربية الحرة في مدينة إدلب، والتي بدورها لا تستطيع تأمين وظائف ورواتب لكل المعلمين المفصولين أو الممتنعين عن الالتحاق بمدارسهم، لعدم قدرتهم على الذهاب إلى مناطق النظام لقبض مستحقاتهم، مما يجبر هؤلاء المعلمين على الالتحاق بالمعاهد الخاصة، أو ترك التعليم للعمل بمهنة أخرى، وتجد ضمن المدرسة الواحدة مدير من التربية الحرة، ومعلمين متطوعين، ومعلمين تابعين لمديرية تربية النظام".

بينما قال "مصعب الأسعد" أحد المعلمين الذين تم فصلهم من مديرية تربية النظام منذ ثلاث سنوات، والذي يتقاضى مرتبه من التربية الحرة:
"إن التعليم في مدينة بنش كاد أن ينعدم في فترة من الفترات لولا هذه الهدنة الحالية التي نعيشها، والسبب تعمد النظام لاستهداف المدارس في أوقات الدوام بشكل مباشر، ما أوجد حالة من الانقسام في المستوى التعليمي لدى الطلاب، فهناك قلة منهم بمستوى جيد، بينما تعاني الأغلبية منهم من تدني المستوى بشكل مفجع".

ويرى "الأسعد" أن سبب تفاوت مستوى الطلاب في الصف الواحد، يعود بالدرجة الأولى إلى خوف أولياء أمور الطلاب على أبنائهم من الإصابة بالقصف، وامتناعهم عن إرسال أبنائهم للمدارس، يقابلها خوف إدارة المدارس على الطلاب، وإعطائهم كماً محدوداً من الحصص، فضلاً عن إغلاق المدارس

إحدى مدارس بنش - زيتون

لأيام أثناء تصعيد القصف على المنطقة، معتبراً أن هذه الظاهرة كارثة كبرى على الطلاب والتعليم في آن واحد.

ويشير الأسعد إلى الحرمان الكبير الذي تعرض له طلاب المرحلة الابتدائية الأولى، وهي الفئة التي لم تتلق التعليم اللازم، ما سينشئ جيلاً أميّاً كاملاً لن يبرأ منه المجتمع.

وهو ما أكده "عبد الواجد حاج صطيفي" أحد أهالي مدينة بنش لزيتون بقوله: "في العام الدراسي الماضي، كان أخي في الصف الأول الابتدائي، ولكن نتيجة للأوضاع التي كانت سائدة في المدينة آنذاك، لم نكن نرسله إلى المدرسة، خوفاً على سلامته، ولكننا عملنا على تعليمه في المنزل، واليوم أخي في الصف الثاني".

وأضاف: "لقد وجد أخي من يشرف على تعليمه، ولكن هناك الكثير من الأطفال الذين هم في عمره لا يجدون من يعلّمهم، وفي هذه الحالة سيبقون دون تعليم، وسينشأ جيل جاهل بامتياز في حال بقي الوضع على هذا المنوال".

بينما اشتكى أحد المعلمين التابعين لمديرية تربية النظام لزيتون من عجز التربية الحرة عن تأمين الرواتب التي تسمح للمعلمين بترك تربية النظام، ما يُبقي هؤلاء المعلمين، أسرى تربية النظام ومعاناة مراجعة مناطقه.

وعبر المعلم عن تمسكه بمهنة التعليم رافضاً التخلي عنها والعمل بمهنة أخرى، وهو ما يدفعه للاستمرار بالتوجه إلى مناطق النظام لاستلام راتبه، رغم ما يتعرض له من ابتراز وتهديد من قبل حواجز قوات النظام أثناء الرحلة إلى مدينة حماه، بسبب انتمائه لمناطق ثائرة بحسب قول المعلم.

وأضاف المعلم أنه حتى لو ترك العمل لدى تربية النظام، الذي سيقوم بفصله وقطع راتبه، لن تقبل التربية الحرة بتعييني، نظراً لقصر المدة التي مرت على فصلي من تربية النظام، فعجز تربية الحرة عن استيعاب المعلمين أمر واضح.

الحلول

وفي محاولة لتأمين مدارس آمنة للطلاب، قام مكتب التربية في مدينة بنش بالتعاون مع المجلس المحلي في المدينة، ومنظمة سوريا للإغاثة والتنمية، بتجهيز عدة أقبية في المدينة، لتكون مدارس يلتجئ إليها الطلاب في أوقات القصف، حرصاً على سلامتهم ومتابعة العملية التعليمية، كما تم ترميم عدد كبير من مدارس مدينة بنش التي تعرضت للقصف، منها مدارس "عثمان بن عفان، ابن خلدون، فريد قباني، ممدوح شعيب، مصطفى عموري"، إضافةً لإجراء صيانة لمحتويات عدد من المدارس كالسبورات والمقاعد والنوافذ والأبواب، وذلك بدعم من جمعية "سابق بالخيرات"، بحسب "مزنوق".

ويرى "مزنوق" أن الحل لمشاكل مكتب تربية مدينة بنش خاصة، ومديرية التربية الحرة في إدلب عامة، هو في تأمين الدعم المالي الكافي للعملية التعليمة بشكل كلي، وهو ما سيسمح باحتواء معلمي التربية الحرة، ودفع رواتب المعلمين المتطوعين وإصلاح ما تم تخريبه جراء القصف.

ما بين الموقع الجغرافي القريب من ثكنتي الفوعة وكفريا، وما يتبعه من وضع ميداني معقد على الأرض، وضعف الإمكانيات وثنائية التبعية للمدارس والمعلمين، وتفاوت مستوى الطلاب، وقعت العملية التعليمية في مدينة بنش فريسةً لكافة هذه المؤثرات، ما انعكس سلباً على سيرها ومستواها، وعلى أبناء المدينة.

المعلم المتطوع في ثانوية ممدوح شعيب "غسان الأسعد" الذي تم فصله من قبل مديرية التربية لدى النظام، اعتبر أن الوضع التعليمي مقبول فيما يتعلق بتجهيز المدارس والكوادر التعليمية، لكنه شدد في الوقت ذاته على ضرورة حل مشكلة أجور ورواتب المعلمين، ولا سيما المعلمين المتطوعين.

ويقصد الكثير من الطلاب مناطق النظام لإجراء امتحاناتهم الإعدادية والثانوية، رغبة منهم بالحصول على شهادة موثوقة ومعترف بها دولياً، الأمر الذي تفتقده شهادات التربية الحرة التي لم تجد الاعتراف لها حتى الآن، إلا من بعض الجامعات في المناطق المحررة وبعض الجامعات التركية.

ويعتبر "أسعد عموري" وهو طالب في المرحلة الثانوية في مدرسة ممدوح شعيب بمدينة بنش، أن العملية التعليمية في مدينة بنش فاشلة، بسبب اعتماد الطلاب على المراكز والدورات التعليمية الخاصة، نتيجة ضعف التعليم في المدارس العامة، مطالباً بإعادة تأهيل الكادر التعليمي والبنية التحتية لها، كما يرى بضرورة توفير الخدمات الاجتماعية والالكترونية والثقافية في المدارس، وإعادة الانضباط للتلاميذ والمعلمين على حد سواء، مشدداً على ضرورة استغلال فترة خفض التصعيد للنهوض المجال التعليمي في المدينة.

أهالي الدانا: التعليم رفاهية لا نمتلكها

يختلف مستوى الخدمات في المناطق المحررة من منطقة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر بحسب الداعم وعدد المنظمات، فضلاً عن نشاط القائمين على إداراتها، ويعتبر قطاع التعليم في مدينة الدانا مثالاً على ذلك، إذ يرى البعض أن الوضع التعليمي في المدينة مقبول نسبياً.

مدارس الدانا - زيتون

ياسمين جاني

مسؤول المكتب التربوي بمدينة الدانا "أحمد نجار" قال لزيتون: "مع دخولنا في العام ٢٠١٧ أصبح الوضع التعليمي في المدينة جيد، ويعود ذلك لدعمه من قبل منظمات عدة كمنظمة "أركي نوفا" ومنظمة "وطن"، عدا عن عملية الصيانة التي قامت بها منظمة "أي آر سي" لكافة المدارس، باستثناء عدد قليل منها نسعى لترميمه وإعادة هيكلته".

وأوضح "نجار" أن مديرية التربية الحرة بذلت خلال العامين الماضيين جهداً كبيراً، أدى إلى ضم نحو ٩٥٪ من مدارس مدينة الدانا للمديرية، وتسعى لإلحاق كامل مدارس النظام في المدينة لإدارتها، وأنها استقطبت ما يقارب ٩٠٪ من معلمي النظام سابقاً، مؤكداً أنه تم استيعاب كافة المعلمين المفصولين بالتعاون مع المجلس المحلي وتأمين الرواتب لهم من المنظمات الداعمة أو التربية الحرة وهم الآن على رأس عملهم.

في حين يرى أحد موجهي تربية النظام في مدينة الدانا فضل عدم ذكر اسمه أن القطاع التعليمي في الدانا سيء.

وأرجع الموجه السبب إلى قلة عدد أيام الدوام الرسمي في المدارس نتيجة لإغلاق المدارس بشكل متكرر ولفترات طويلة أحياناً، جراء قصف الطيران بالدرجة الأولى، إضافة إلى تحويل المدارس في بعض الأحيان إلى مراكز إيواء للنازحين، مما يؤدي إلى إشغال الغرف الصفية المخصصة للتعليم وضعف الالتزام في بعض المدارس ومنها مدارس النظام كحالات فردية، فضلاً عن قلة اهتمام من قبل بعض الأهالي بالعملية التعليمية برمتها.

أما بالنسبة للمنظمات وعملها قال الموجه لزيتون: "هناك تقصير في بعض المدارس التي تدعمها المنظمات، واختلاف في طريقة إشراف هذه المنظمات على عمل المدارس، فبعض المنظمات تفرض على المدارس التي تدعمها سياسة تعليمية خاصة، ومن أبسط هذه الأمور قطع حصة دراسية من أجل توزيع وجبة غذائية للطلاب".

بينما رأى معلم في إحدى المدارس التابعة للنظام أن توظيف أشخاص ذوي خبرة ضعيفة في مجال التعليم، وتعيين كوادر تربوية غير مؤهلة وغير اختصاصية، وتسلط أشخاص ليس لهم أي ارتباط بالمجال التربوي في المدارس المدعومة من المنظمات، وعدم وجود شواغر لتوظيف المعلمين المتابعين لعملهم في مدارس النظام.

أدى إلى انسداد الأفق في مجال التعليم، بالإضافة إلى قلة الجامعات وتدني مستوى التعليم العالي بعد المرحلة الثانوية، والذي يؤثر بشكل كبير على نفسية الطلاب وعلى طموحاتهم واهتماماتهم، مؤيداً رأي الموجه التربوي في سوء وضع التعليم وتدني مستواه في مدينة الدانا.

مدارس بدون كتب!

مع وجود المنظمات الداعمة استغنت المدارس بشكل كامل عن تبعيتها للنظام، ما أوجد فرصاً وشواغر عدة، غير أن مدارس الدانا تواجه تحدياً بتأمين الكتب لطلابها وفقا لـ "نجار" الذي قال: "تعاني مدارس الدانا من عدم توفر الكتب المدرسية ولا سيما بعد توقف مؤسسة "السنكري" عن دعمها بالكتب لكافة المراحل التعليمية، ومع الغلاء وارتفاع الأسعار الذي تعيشه المنطقة، بلغ سعر النسخة الواحدة لطالب الصف الأول ٩٠٠٠ آلاف ليرة سورية، وهو ما يمكن أن يدفع أبناء العائلات الفقيرة للتخلي عن المدرسة".

وطالب "النجار" الحكومة المؤقتة والمنظمات الداعمة بالسعي لتأمين الكتب المدرسية اللازمة لاستمرار العملية التعليمية في مدينة الدانا.

مدير مدرسة "عامر الجيعان" التابعة لمديرية التربية الحرة "فاضل سنساوي" عزز إفادة النجار بقوله: "العملية التعليمية في مدينة الدانا جيدة بنسبة ٧٥٪ وخاصة في المدارس التابعة للتربية الحرة، لكن يوجد بعض اللوازم المدرسية وأهمها الكتب، ومنذ العام الماضي تفتقر مدارسنا لها كما اضطررنا لطبع بعضها لسد حاجة التلاميذ وخاصة في العام الماضي".

مدارس النظام والمدارس الحرة

وبغض النظر عن نقص الكتب، أكد سنساوي أن العملية التعليمية في المدارس التي تتبع لمديرية التربية الحرة تسير بشكل جيد، رغم عدم قدرتها على تمويل كافة المدارس، فيما وصف التعليم في مدارس النظام بالضعيف، لعدم وجود الرقابة ونتيجة التسيب من قبل الطلاب والمعلمين.

وبين مدير مكتب التربية التابع للمجلس المحلي في الدانا "علي سمسوم" سبب تحسن القطاع التعليمي في المدينة لزيتون بقوله: "في عام ٢٠١٦ قامت بعض المنظمات بدعم المدارس في الدانا بالتعاون مع مديرية التربية الحرة في إدلب، وتم تعيين كوادر تعليمية وهو ما حسن الوضع التعليمي من السيء إلى المتوسط".

بالمقابل أرجع "سمسوم" تدني المستوى التعليمي في الدانا إلى المتوسط بسبب فشل مدارس النظام في الإيفاء بمسؤولياتها تجاه طلابها ومعلميها، وقال: "هناك مدارس تابعة للنظام دعمها منخفض، والأجور التي يتلقاها المدرسين فيها قليلة جداً لهذا السبب لا يستطيع المعلم أن يدرس بشكل جيد وبكل إمكانياته، وبالنسبة لي لا أعتقد أنه يجب إلقاء اللوم على معلمي النظام فهم من أبناء هذا البلد، وربما هم مرتبطون به لعدم وجود فرصة أخرى".

وأكد "سمسوم" أن النظام منذ عام ٢٠١٣ إلى اليوم لم يقدم أي شيء ولا حتى مقعداً واحداً للمدارس التابعة له في مدينة الدانا.

وبالنسبة للمدارس التابعة لمديرية التربية الحرة في الدانا فتعتمد في إدارتها على هيئة تربوية موحدة تضم أعضاء من المجلس المحلي والمجمع التربوي، وتقوم الهيئة بإدارة المدارس بشكل كامل بحسب تعليمات مديرية التربية في إدلب، بحسب سمسوم.

وأوضح "سمسوم" عمل الهيئة لزيتون قائلاً: "التربية الحرة لها الإشراف المباشر على العملية التعليمية بشكل عام، بينما يتولى مكتب التعليم التابع للمجلس المحلي مهمة الإشراف على بناء المدارس ومراقبة الخروقات التي قد تحدث".

من جانبه قال مدير مدرسة تابعة للنظام، فضل عدم ذكر اسمه لزيتون: "تعاني المدارس التابعة لتربية النظام من عدة صعوبات من بينها قلة الإمكانيات والمستلزمات من كتب ووسائل تعليمية وتدفئة ومعدات تصوير وحواسيب، وانخفاض الدخل الذي يتقاضاه التربوي الذي يعمل في مدارس النظام، والمعاناة النفسية والخوف الدائم الذي يتعرض له التربوي أثناء سفره ليتقاضى أجره الشهري من محافظة حماة، من اعتقال أو احتياط أو ما شابه ذلك، فضلاً عن حالة الخوف المستمر لدى المعلمين من التعرض للطرد من المدرسة في حال تم إلحاق المدارس التي يعملون فيها للتربية الحرة والمنظمات".

التعليم رفاهية

"التعلم أصبح رفاهية والفقير غير قادر عليها" هكذا رأى "مجد بولاد" أحد أهالي مدينة الدانا الوضع التعليمي في الدانا واصفاً إياه بالسيء جداً مردفاً: "سابقاً كان الطلاب يعتمدون على الدورات الخاصة في نيل الشهادتين الإعدادية والثانوية فقط، أما الآن فالطالب بحاجة إلى دورات مستمرة طيلة صفوفه التعليمية، وهو ما يرهق الأهالي مادياً، في ظل ارتفاع الأجور والأسعار".

في حين يرى مواطن آخر في المدينة، أن الظروف الأمنية التي تتعرض لها المدينة أوجدت كماً هائلاً من الضغوط النفسية على الكادر التعليمي والطلاب معاً، إن كان من جانب المعارضة أو النظام، وطالب المنظمات بتقديم دعم أفضل، وبتوحيد لمرجعية المدارس وأسلوب التدريس فيها، مبيناً أن الحل في الوقت الراهن هو اللجوء إلى المدارس الخاصة، لأن التعليم فيها أفضل، إلا أن الأهالي القادرين على دفع تكاليف التعليم فيها معدودين، بحسب رأيه.

في حين يرى المواطن "عبدو كيالي" تحسناً في القطاع التعليمي إذ يقول: "في البداية كان الوضع مزرياً بسبب القصف والوضع الأمني، لكنه شهد تحسناً في ظل الهدنة، وما زالت مشاكل الانفلات الأمني مستمرة، وهو ما يسبب خوفاً لدى معظم الأهالي".

وبالنظر إلى أن نقص الكتب وتبعية بعض المدارس للنظام هي أبرز مشاكل التعليم في الدانا، طالب "علي سمسوم" بزيادة الدعم من قبل المنظمات وإنهاء تبعية المدارس للنظام شرط بقاء الكوادر القديمة على رأس عملها، مقترحاً تطوير أساليب التعليم، من خلال دورات للمعلمين، والتركيز على دعم المعلم وتمكينه.

SNP
زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع